اجتماع أساتذة علم الاجتماع
بمقر مركز الدراسات المعرفية
٢٠٠٩/١٠/٢٤

www.manaraa.com

حضر الاجتماع كل من:

أ.د. عبد الحميد أبو سليمان – رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ا.د. فتحي ملكاوي – المدير الإقليمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ا.د. رفعت العوضي – المستشار الأكاديمي لمركز الدراسات المعرفية.

أ.د. أبو بكر محمد أحمد – مستشار أكاديمي بدار منار الرائد.

أ.د. صلاح عبد المتعال – أستاذ بالمركز القومي للبحوث.

أ. د. خضر أبو قورة – أستاذ علم الاجتماع - مستشار بمعهد التخطيط القومي.

أ. د. محمود عبد الحميد - أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنصورة.

أ. د. حنان عبد المجيد – كلية الإعلام.

د. سهير صفوت - مدرس النظرية الاجتماعية.

www.manaraa.com

أ. د. رفعت العوضي/

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، مرحبًا بكم في مركز الدراسات المعرفية في اجتماع حول "علم الاجتماع من منظور إسلامي" وقد تم دعوة نخبة متميزة من أساتذة علم الاجتماع في كل الجامعات المصرية.

فيما قرأت عن الأسرة أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني وقف في المجلس وقال لن يستقر لنا الوضع في العالم الإسلامي بوجود ثلاثة: القرآن الكريم، والبيت الذي يجمع أفراد الأمة، والأسرة التي تمد الأمة بكل ما يلزمها، والآن نعرف أن الأسرة مستهدفة استهدافاً مباشر فلابد من العمل على حماية ذلك الكيان الذي يحفظ للأمة الاستمرار والمنعة والقوة.

هذا الاجتماع يمثل ثان اجتماع لأساتذة علم الاجتماع، والخطاب الذي أرسل لكم يتضمن الدعوة للحوار حول موضوعين أساسيين هما:

(١) تصور مقترح لمقرر: مدخل علم اجتماع من منظور إسلامي.

(٢) أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأمة ودور علم الاجتماع وما يستجد من أفكار لديكم.

والآن أترك الكلمة للدكتور عبد الحميد أبو سليمان – رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

أ.د. عبد الحميد أبو سليمان/

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة السلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، الواقع أن نجتمع بأساتذة على اهتمام بقضايا علم الاجتماع من منظور إسلامي لشرف كبير لنا، حيث يمثل ذلك بداية انطلاقة لوعي جديد على هموم الأمة ومشكلاتها والعمل على حلها.

لن يصلح حال الأمة ويضعها على الطريق القويم إلا وعي أساتذة الجامعات بتلك المشكلات ومحاولة إيجاد آليات فعالة للخروج بالأمة من ذلك المأزق، لأن من أهم ثمار الأمم ثمار العقلية والثقافة والفكر، فإذا أصاب تلك الثمار خلل لابد وأن ينعكس ذلك على واقع الأمة.

لدينا في المعهد عدد من المشروعات العلمية التي تهتم بقضايا التنشئة، ومن خلال استمارة استبيان داخل المشروع لعينات مختارة تبين منها أنهم على وعي كامل بمفردات القيم الإسلامية مثل الحب والولاء...الخ، ولكن سلوك الأفراد ذاتهم هو العكس تمامًا من مقولاتهم وهي ظاهرة إنسانية نبه إليها القرآن الكريم منذ البداية **[** كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ**]**، ولاشك أن علم الاجتماع في تصوري هو أساس العلوم الاجتماعية، وأنه إذا لم يبادر في فهم عقلية الأمة **[**إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ**]** لا يسعنا إلا أن نؤكد

www.manaraa.com

عدم نجاعة أي إصلاح سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو أي نوع من أنواع الحركات الإنسانية، ما لم يشارك في وضع تصوراته أو يشارك فيه علم اجتماع من منظور إسلامي.

أيضًا في تصوري أن الفكر الإسلامي يجب أن يبحث في العلاقة بين فهم الفكرة الإنسانية - وبالذات الجانب السامي منها وليس الحيواني- فالجانب الحيواني يهتم بتوفير الحاجات لكن الجانب السامي الفطري يتعلق بالعقل الإنساني والضمير الإنساني والجانب الروحاني الذي نفخه الله في الإنسان خاصة، فالاهتمام بفهم الفطرة السليمة وكيفية التعامل معها يجب أن يكون من أولوياتنا، لأننا بشكل عام بسبب ما حدث من سيطرة القبلية العربية ثم ما تلاها من شعوبيات، نجد أن الأمر تحول إلى ثوابت في جوهرها خدمة الانحرافات والفساد والاستبداد، فنجد في بعض الدول باسم الدين ممارسات تجرى وتمارس على الناس لإشعارهم بسلطة الدولة وتسلطها على الفرد وليس حقيقة تحقيق الأهداف التي تمارس باسمها هذه الممارسات، بينما الإسلام رسالة خاتمة تتضمن الكثير من المفاهيم التي تساهم في بناء الإنسان والإنسانية. فالإسلام جوهره مفاهيم، وعندما يصبح تطبيقات هذه المفاهيم تحكمه التطبيقات الزمنية والمكانية سوف تنتهي تلك المفاهيم ومن بعدها الرسالة بانتهاء المشكلة والظرف الذي تواجهه. فتغير سقف المعرفة والإمكانات والعلاقات والثقافات والواقع الجغرافي كل ذلك سيجعل تطبيق المفاهيم تطبيق مستمر ودائم بدوام الكون ويحقق مقاصد الدين.

ومن هنا إذا لم يؤد علماء الاجتماع دورهم في فهم الإسلام أولاً، ثم في فهم الإنسان وظروفه المتغيرة، ثم فهم الإسلام في كل زمان ومكان بعينه، لن يكون هناك مشاركة فعلية لعلم الاجتماع في حل قضايا الأمة من منظور إسلامي.

إذن يجب أن نركز على الإشكالات الملحة التي تعيق خروج الأمة من مأزقها. على سبيل المثال أئمة الدين الذين تحدثوا عن المقاصد في إطار مفهومها التاريخي دون أن يعوا تغير الزمان والمكان، الآن مع كل الرؤى التي جددت في فهم مقاصد الدين وفهم إنزالها على الواقع، بل أيضاً التوسع فيها، كل ذلك ساهم في تحريك الماء الراكد.

فهم يركزون على المقاصد التاريخية التي في جوهرها تمثل خطاب الفقه والدين بسبب الظروف المكانية والزمانية، والأمة لا وجود لها، وغير حاضرة في أذهانهم، فالأمة حصروها في شخص الحاكم وولي الأمر والعمل على طاعته في كل ما يرى، حتى العبادات حرف معناها الأساسي، فكل ما يفعله الإنسان عبادة بمفهوم قصده ومفهوم قصد الخير وبمفهوم تحقيق الاستخلاف، ما سموه عبادات ليس في مفهوم القرآن إلا الذكر والشعائر التي لا معنى لها إذا لم تحقق أهدافها الاجتماعية [أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى] فمن لم تحضه صلاته على فعل الخير هي صلاة رياء، ولكن برغم ذلك كانت تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صورة العبادات لدى الفقهاء، حتى في المجال الاقتصادي تحايلوا بفتاوى وحيل فقهية من أجل تبرير إنشاء البنوك الإسلامية – برغم كونها أداة من أدوات الاقتصاد - لجمع أموال الناس دون العمل على ماهية الفقه الإسلامي في الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية بين الناس وتحقيق علاقات اقتصادية مثلى لتحقيق العدل والمساواة بين الناس، وتمحور الاقتصاد الإسلامي فقط حول البنوك الإسلامية.

حقيقة إذا لم ينطلق علماء علم الاجتماع من منطلقات إسلامية لأهداف إسلامية، بتصورات اجتماعية إسلامية لن يؤدي علم الاجتماع دوره وكذلك العلوم الأخرى.

ومن هنا أنتم أمام مسؤولية كبرى تحتاج إلى إصرار واجتهاد فالطريق طويل يحتاج منا البدء من الآن. نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكون مصير الجيل القادم أفضل من سابقه. وشكرًا.

أ.د. رفعت العوضي/

اترك الفرصة الآن لكل أستاذ يعرض ورقته

أ. د. محمود عبد الحميد - أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

"التنمية ومشكلات المجتمع الإسلامي"

مصر نموذجًا

<u>أولاً: مقدمة:</u>

- المشكلات في أي مجتمع عديدة ومتنوعة، وهي في ذات الوقت متجددة ومتطورة ومن ثم فإن المخطط لا يمكن مقابلة كل المشكلات في وقت واحد، بل يتعين عليه أن يعطي بعض المشكلات أولوية على غيرها عند التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ويدور السؤال حول الأسس والمعايير التي يتم بمقتضاها إعطاء بعض المشكلات الأولوية والأفضلية على ما عاداها من مشكلات عند وضع الخطة التي تستهدف تحقيق الأهداف والاتجاهات المنشودة في المجتمع المصري.
- ولقد قام بعض خبراء التخطيط الاجتماعي Social Planning بمحاولات كثيرة للوصول إلى مبادئ تعاون على تحديد مدى أهمية المشكلات وخطورتها حتى يمكن الوصول إلى قاعدة لتحديد الأولويات بينها، ومن هذه المبادئ ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية Economic Development وذلك لأن حلها يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم حل كثير من المشكلات في المجتمع كنتيجة لذلك، وعلينا أن نراعي وجوب أن يكون حل المشكلة أقل من الخطر المنظر نتيجة لحلها، ويطلق علماء التخطيط على هذه المشكلات:

o تحديد مدى أهمية وخطورة المشكلة بعدد الأفراد الذين يتأثرون بها وبقدر كثرة الأفراد يقاس عمق المشكلات واتساعها، ومن ثم فإن انتشار المشكلة بين جموع المواطنين له أهمية خاصة في تحديد أولويات المشكلات وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الفئات السليمة والسوية مثل مشاكل الإسكان والمواصلات تستحق أولوية على مشاكل الفئات المعوقة أو المريضة مثل مشاكل المكفوفين أو ضعاف العقول.

o كلما كان أثر المشكلة عميقًا وخطيرًا على المواطنين من المتأثرين بها، كلما كان للمشكلة الأولوية والتفضيل على ما عاداها من مشكلات ومن ثم فإن مشكلة كثرة النمل مثلاً تفضل على هذا الأساس على مشكلة وقت الفراغ.

o الشعور باهتمام المواطنين بالمشكلة الاجتماعية القائمة أثر كبير في تحديد أولوية وأفضلية هذه المشكلة، فكلما زاد الاهتمام زاد تفضيل المشكلة على مشكلة أخرى ولكن الأمر لا يقتصر دائمًا على اهتمام وشعور المواطنين، فقد يرى الخبراء أن هناك مشكلة تستحق أولوية دون أن يشعر بها المواطنون بشكل مباشر وذلك كما هو الحال في مشكلة انتشار البلهارسيا بين الفلاحين مثلاً.

o للزمن الذي يقدر في مداه حل المشكلة أهمية خاصة في تحديد أولوية المشروع المقترح، وكلما كان الوقت المقدر أقصر في مشروع من المشروعات، كلما كان ذلك مبررًا كافيًا لاختياره وتفضيله على مشروع يستغرق وقتًا طويلاً خصوصًا في دول العالم الثالث.

• للتكاليف المقدرة لحل المشكلة أهمية خاصة أيضًا، فعندما تكون الحلول المقترحة أقل تكلفة من حلول أخرى تعطي نفس النتائج فإنه لا مفر من قبول الحلول الأرخص تكلفة، ولا مبرر قطعًا لقبول الحلول الأكثر تكلفة خصوصًا في دول فقيرة مثل دول العالم الثالث.

كلما كانت المشكلة الاجتماعية Social Problem ذات حلول وبرامج مجربة ومضمونة النجاح إلى حد كبير كلما كان ذلك دافعًا إلى قبولها وتفضيلها على غيرها من البرامج والحلول الأقل ضمانًا في النجاح.

لرأي العلماء في العوامل السبعة السابقة أهمية خاصة وتقدير كاف في لجان تحديد الأولويات حتى يمكن الوصول إلى قرارات حاسمة في تحديد الأولويات بمعرفة اللجان المختصة.

ثانيًا: استعراض المشكلات ذات الأولوية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء على الأسس والمعايير والمحكات التي يتم على أساسها إعطاء بعض المشكلات الأهمية والأولوية على ما عاداها من مشكلات عند تحديد البرامج والمشروعات يرى الباحث أن من أهم المشكلات التي تستحق الأولوية في برامج ومشروعات التخطيط للتنمية الشاملة في المجتمع المصري ما يلي:

١. مشكلة الفقر:

ربما يمكن اعتبارها أهم مشكلة اقتصادية اجتماعية في المجتمع المصري ويعني ذلك من الناحية الاقتصادية عدم القدرة الواضحة على الاستهلاك Investment فقلة الدخل تؤدي إلى قلة المدخرات وبالتالي قلة رأس المال الذي يستخدم في أغراض الاستثمار كما أن ذلك يعني من الناحية الاجتماعية أن شعوب دول العالم الثالث تضعف قدرتها على الحصول على الخدمات الاجتماعية كما يضعف أملها في مستقبل أسعد بالمقارنة بشعوب أوروبا وأمريكا، كما يترتب على ذلك أن يعيش الناس حياة تنقصها دوافع الابتكار والخيال العلمي وروح المخاطرة والحراك الاجتماعي Social Mobility أي أنهم يعيشون حياة تنقصها دوافع التغيير بصفة عامة، ومن ثم دوافع التخطيط والتنمية.

ولما كان الفقر في مجتمعنا المصري يعود أساسًا إلى الاعتماد على الزراعة والموارد الطبيعية دون الآلات والصناعة فإن ذلك ينشر بين الناس روح الاتكالية والسلبية والقيم غير الهادفة، ومن ثم لا يعرف الناس أهمية العمل الجاد والوقت المحدد والدقة في العمل وتمجيد العلم والتفكير السليم وروح الاختراع والثقة في النفس وفي قدرة الإنسان على إحداث التغيير في الطبيعة لما في صالحه وصالح المجتمع وبلا من ذلك تسود بينهم روح الاتكالية وقبول الواقع الراهن على ما هو عليه والخضوع للمستقبل النامي المجهول وللقوى فوق الطبيعية، وبمعنى آخر فإن هؤلاء الناس يتبنون اتجاهًا قدريًا هو أما اتجاه مشكلات الحياة.

٢. مشكلة تركيز الخدمات في المدن:

أدى تركيز الخدمات في المدن إلى إقبال الناس على الهجرة من الريف إلى المدينة والواقع أن الهجرة الريفية الحضرية بشكلها الراهن آثارها السيئة على الريف وعلى الحضر وعلى المجتمع العام كذلك، ويمكن الإشارة إلى بعض الآثار السيئة فيما يلي:

- نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى المدن قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيرًا سيئًا لأن الزراعة تقتصر بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها، خصوصًا إذا كانت البلدة المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يترتب على نقص الإنتاج الزراعي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية لحياة الفرد، ويؤثر ذلك تأثيرًا سيئًا على مستوى المعيشة بالنسبة للفئات المحدودة الدخل.

- للهجرة أثر على مدى ملائمة المرافق والخدمات العامة وكفايتها في المجتمع المهاجر إليه إذ أن استمرار الهجرة إلى منطقة ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد فيها من الخدمات والمرافق أي نصيبه من الصحة والتعليم والإسكان.

- لما كانت الهجرة من الريف إلى المدن تشمل أساس الأشخاص في سن العمل أو الحاصلين على مؤهلات أعلى فإن معنى ذلك أن الهجرة تؤدي إلى فقد الريف للعناصر الممتازة من سكانه.

- يعيش المهاجرون عادة في أطراف المدن أو من ثم تنشأ الأحياء المختلفة Slums حيث تضعف مستويات المعيشة إلى حد كبير وحيث يسوء مستوى الخدمات بدرجة كبيرة ومن كل ذلك تظهر في تلك الأحياء كثير من الأمراض الاجتماعية كالتسول والبطالة والبغاء والسرقة.

٣. تخلف المجتمع الريفي:

من الظواهر البارزة في المجتمع المصري أن الريف يصدر المحصولات الزراعية مثلاً في صورته الخام الأولى، ثم يحلج في المدينة وينسج فيها بصورة تعوج فتباع إلى القرية بسعر مرتفع وهكذا يتضح أن القرية تبيع حاصلاتها بسعر رخيص وحينما تشتري من المدينة ما يلزمها تشتري بسعر مرتفع وتدفق فوق ذلك أجرة النقل بالمواصلات والتأمين وغير ذلك، ونتيجة لهذا الموقف ينحدر الوضع الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي والثقافي في الدول.

وأن نظرة واحدة على خريطة توزيع الخدمات الصحية والترويحية والتعليمية في المجتمع المصري توضح على الفور مدى الحرمان الشديد الذي يعانيه الريف من تلك الخدمات رغم دوره الضخم في الإنتاج الاقتصادي والقومي، ورغم ضخامة عدد السكان الموجود بين الريف وقد ترتب على التخلف والحرمان الشديد الذي يعانيه الريف في دول العالم الثالث نشأة عدد من الظواهر الخطيرة بالنسبة لمستقبل الريف من بينها.

- هجرة الأيدي العاملة في الزراعة من الريف بحثًا عن فرص عمل جديدة أكثر راحة وأكثر دخلاً في المدن والمناطق الصناعية مما يؤدي إلى نقص كبير في الأيدي العاملة في الزراعة.
- في الريف وكذلك ارتفاع كبير في أجور العمل الزراعيين نتيجة قلة عددهم بشكل كبير وملحوظ.
- هجرة القيادات المتعلمة من مجتمعاتنا الريفية مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الممتازة الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا يصاب الريف بعجز شديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهجرة المواطنين المتعلمين القادرين على قيادة هذه المجتمعات نحو التقدم والاستفادة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية وهكذا تستمر القرية حياتها المختلفة.

v أن العاملين والموظفين الجدد يصابون بقلق شديد وحزن بالغ عند تكليفهم بالعمل في القرية وهم يستخدمون كل وسيلة ممكنة وغير ممكنة من أجل ضمان العمل في المدينة، وينطبق هذا على أبناء الريف فضلاً عن أبناء المدينة، ويرجع هذا إلى تكدس مباهج الحياة في المدن وحرمان الريف من كل شيء منها. ونتيجة لذلك يبقى الريف جامدًا في حالته الاستاتيكية الراهنة في حين تزداد معدلات النمو والتطور في المدن ومن ثم تزداد معدلات النمو، والواقع أن الربط بين الصناعة وتفكك الأسرة الممتدة Extended هو تعميم تعوزه الأدلة النظرية من ناحية، والأسانيد الأمريقية من ناحية أخرى، وتشير نتائج البحوث الحقلية التي أجريت في بعض المجتمعات إلى أن التصنيع لم يؤثر كلية على الأسرة الممتدة ولم يؤدي إلى تفكك العلاقات والروابط القرابية. ففي الهند مثلاً ظهر أن العمار الريفيين الذين هاجروا إلى المدينة للعمل في الصناعة ظلوا محتفظين بعلاقات اجتماعية قومية مع ذوي قرباهم.

v أن الأنماط التقليدية للعلاقات الإنسانية وأنماط السلوك المتوقع لدى العامل والتي اكتسبها أصلاً من محيط العمل الزراعي والرعوي السائد في دول العالم الثالث تعتبر غير ملائمة في نظام صناعي يشتمل على وجه التحديد على توجيه اقتصادي مختلف، ومن ثم تتعدى العلاقات للشقاق. وهكذا يوجد قدر كبير من عدم الطمأنينة وتقل بدرجة كبيرة مقدرة العامل وروحه المعنوية.

v ضعف علاقات الإنسان بجيرانه وزملائه إلى حد بعيد، وذلك لأن الإنسان لم يعد قادرًا في محيط العمل الصناعي الآلي على معرفة الأصدقاء والجيران والزملاء معرفة تامة، وكونه يتعامل مع أناس لم يألفهم تمام، فإن ذلك يجعل علاقته بهم أقل في الشمول العاطفي. وقد كان لاشتغال المرأة وذهابها إلى المصنع وتغيبها عن المنزل فترات طويلة خلال النهار أو الليل أثر كبير في حرمان الطفل من حنان الأمهات فأدى ذلك إلى حرمان الطفل من ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة والمتكاملة كم أدى إلى نشأة كبيرة من المشكلات العاطفية والنفسية.

v يؤدي انتقال الإنسان من العمل في الزراعة إلى العمل في الصناعة إلى زيادة دخله زيادة مفاجئة، ويترتب على ذلك انغماسه في المكيفات بل انغماسه في الديون أيضًا، وقد يقوم على الطلاق والزواج ثانية، وأساس المشكلة هنا هو عدم الاتزان بين نمو العمل الاقتصادي ونموه الإنتاجي، أي أن زيادة الدخل لا تصاحبها زيادة متكافئة في الشعور باحتياجات اجتماعية جديدة، وبذا لا يتمكن من استخدام دخله الزائد فيما يعود عليه بالنفع.

٤. <u>المشكلات الإنسانية في الصناعة:</u>

www.manaraa.com

من الضروري إعطاء الأولوية للتصنيع عند تخطيط برامج ومشروعات التنمية الشاملة في المجتمع المصري، والتصنيع سلاح ذو حدين في حقيقة الأمر فهو وسيلة أكيدة وفعالة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي إلى نشأة بعض المشكلات الإنسانية التي يمكن إيجازها يما يلي:

أ. ترك العامل لأسرته في كثير من الأحيان لالتحاقه في مصنع للعمل بعيدًا عن إقامة محل الأسرة، مما يترتب على ذلك من ابتعاده عن الأسرة من الناحية العاطفية والمعنوية.

ب. العمل في مناخ مختلف تمام عن العمل الزراعي والرعوي القديم، فالإنسان العامل في الصناعة يرتبط بساعات عمل معينة ومنظمة بدقة وهو يعمل تحت إشراف غيره وفي جو منافسة مع غيره من العاملين، وتلك كلها أمور جديدة تمامًا وغير مألوفة مطلقًا بالنيبة للعمل الزراعي أو الرعوي التقليدي، ولو أن الإنسان يهمه الحصول على عمل وآخر منتظمين مهما كانت الظروف المرابطة بذلك وهذا في الواقع ما يخفف من حدة تلك المشكلة.

ت. نمو الروح الاستقلالية بين أفراد الأسرة الكاسبين مما يغريهم بالانفراد بمعيشة مستقلة ومن ثم تتفكك إلى حد ما وحدة الأسرة ويزول إلى حد كبير لضمان الذي مكفولاً بالتعاون والتكاتف الذي كان يكفل الحاجات الجماعية للأسرة أو القبيلة ككل وينشأ بدلاً من ذلك التمسك بوجهات النظر الخاصة مما يكون له أبعد الأسر في الخلافات الأسرية وفي زيادة حدة التوتر العائلي.

٥. <u>الأمية وضعف المستوى التعليمي:</u>

تعتبر مشكلة الأمية بمعناها العام مشكلة عامة فهم كل العاملين في مجالات التخطيط التنمية في مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لما تعكس من إعصار على إمكانيات التنمية المعدلات التي يمكن تحقيقها في هذا المجال، والواقع أن هناك ارتباط بين نسبة الأمية والمستوى المادي والحضاري الذي يعيش فيه المجتمع والملاحظ أن نسبة الأمية في دول العالم الثالث كبيرة ومتزايدة، في حين ينخفض مستوى الدخل في هذه الدول إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، هذا بالإضافة إلى عدم استغلال موارده المادية والبشرية بالدرجة الموجودة، هذا إذا كانت قد استقلت على الإطلاق ويتضح مدى علاقة الأمية بعمليات التنمية الشاملة والمتكاملة في دول العالم الثالث بالإشارة إلى ما يلي بإيجاز:

- في محاولة مواجهة مطالب الحياة المتزايدة يزداد الاهتمام برفع الكفاية الإنتاجية لمصادر الإنتاج المستخدمة كالأرض مثلاً، فتزرع أكثر من مرة ونسمد بطريقة خاصة وتستخدم فيها البذور المنتقاة، ويتطلب هذا من الزارع نوع من الثقافة، وهنا يحدث اصطدام بالأمية التي تنشأ في كل جيل جديد وتفوقه بخطورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تؤدي الأمة إلى انخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية للعاملين ومن تحديد أجور العاملين في جمهورية مصر العربية مثلاً لوحظ أن معدل أجور العاملين في الصناعة التي ينتشر فيها التعليم يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف ونصف مثل أجور العاملين في الزراعة حيث تنتشر الأمية كما تبين من دراسة حالة المشروعات الصناعية أن مستوى الكفاية الإنتاجية يرتفع بزيادة نسبة المتعلمين وأن التبديد وسوء استخدام الموارد والتمارض والغياب تنتشر بدرجة أكبر في المشروعات والمجموعات التي تنتشر فيها الأمية.

- وفي حالة أو الغياب التعليم تتحدد قدرة العامل على استخدام أدوات الإنتاج وتؤدي الأمية إلى عدم إتباع الكثير من القواعد والتعليمات الخاصة باستعمال الآلات والأدوات ويؤدي ذلك إما إتلافه لها وتعرضه لمخاطر استعمالها، أو إصابته ببعض الأضرار نتيجة العمل عليها.

- وفي مجال التوازن الاجتماعي Social Equilibrium نجد أن انتشار التعليم يخفف إلى حد كبير من حدة التوتر والصراع الاجتماعي لأنه يقلل من فرص التباين بين الأفراد ويضعف من أثر الميزات الوراثية وهكذا تسود المجتمع روح التعارف والتضامن اللازم لعمليات التنمية.

- ويرى كثير من الباحثين أن ارتفاع نسبة الأمية في كثير من دول العالم الثالث إلى أقصى من ٩٠% من مجموع السكان وعدم إقبال غالبية المتعلمين على القراءة والإطلاع للتثقيف الذاتي يعرقل الوسيلة الأساسية للتبادل الفكري وتوصيل المعلومات ألا وهي الكلمة المطبوعة سواء أكانت الجرائد أو الكتب أو التقارير أو المنشورات الإرشادية.

- وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات العلمية في الغرب قد أوضحت أن التعليم كان السبب المباشر في زيادة الإنتاج في النصف الأول من القرن الحالي بحوالي الثلث، كما تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن عائد ما ينفق على التعليم في المراحل الأولى يقدر حوالي ضعفاً العائد المتحصل من استثمار رأس المال وأن هذا العائد يتضاعف مع زيادة مدة التعليم، ومن دراسة ثالثة لتحدي الكفاية الإنتاجية التي تنشأ نتيجة التدريب ونتيجة إعطاء فرصة للتعليم مدتها سنة أن الإنتاجية في الحالة الأولى زادت بنسبة ١٢% بينما بلغت في الحالة الثانية ٣٠%.

٦. <u>مشكلة الانفجار السكاني وضوء توزيع الموارد:</u>

تجع الزيادة السريعة في عدد السكان في المجتمع المصري إلى معدل الزيادة الطبيعية Natural Increase Rate ذلك أن معدل الوفيات أخذ في التناقص التدريجي السريع لكنه يعتبر عاليًا نسبيًا بمقارنته بمستوى معدلات الوفيات في أوربا، ولقد أصبح معدل الخصوبة Fertility Rate ثابتًا في تلك الدول في الخمسين سنة الأخيرة مع بعض الذبذبات الناتجة عن عدم دقة التسجيلات الحيوية، ولقد أدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحسن الكبير في اتخاذ الإجراءات الوقائية الصحية –وبخاصة في مجال العناية بالأطفال- إلى نقص ملحوظ في معدل الوفيات، بينما نجد أن معدل المواليد Grudebirth Rate مازال ثابتًا على ما هو عليه وهو ما يعني زيادة معدل الزيادة السكانية في المستقبل عن ما هي عليه الآن.

والواقع أن هذا النمو السكاني السريع في المجتمع المصري يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول وهذه الزيادة السريعة في السكان ليست إلا واحدة من العقبات في طريق تقدم هذه الدول، ويمكن إبراز مخاطر التزايد السكاني بالنسبة لعمليات التنمية والتخطيط في دول العالم الثالث بوجه عام فيما يلي:

يعتبر ارتفاع معدل زيادة السكان خلال سنوات الخطة عند قبل العمل بها من المشكلات الرئيسية التي تواجه تلك الخطة، غير أن هذه المشكلة تزيد خطورة عما عداها من مشكلات حيث أنها مشكلة حاسمة لابد من التصدق لها، وهي تفرض على الخطة فرضًا وعلى غير الإدارة.

تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى حدود زيادة في الاستهلاك النهائي وخاصة زيادة الطلب على المواد الغذائية نظرًا بمعنى أن زيادة دخل الفرد الحقيقي فيها تؤدي إلى زيادة مقابلة تقريبًا في الطلب على تلك المواد، ونتيجة لذلك زاد الاستيراد من السلع الغذائية في مصر مثلاً:

من ٣٨,٩ مليونًا من الجنيهات في سنة الأثاث ٥٩/ ١٩٦٠م إلى ٣٩ مليونًا من الجنيهات سنة ٦٣/ ١٩٦٣م، وهذا بخلاف الزيادة الكبيرة في السلع الوسيطة اللازمة للاستهلاك والصناعات الغذائية بوجه خاص، ولقد انعكس ذلك على نقص الادخار المحلي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

إن استمرار عدل الزيادة في السكان في هذا الشكل سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة في الخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص في التعليم والصحة فيها لا جدال فيه أن خدمات التعليم والصحة لها أهمية كبيرة في رفع مستوى المعيشة الحقيقي في البلاد، كذلك فإنها تلعب دورًا كبيرًا في الأجل الطويل في زيادة الإنتاج وذلك عن طريق اليد العاملة القادرة على بذل الجهد المطلوب، غير أن زيادة الخدمات لا تؤدي في الأجل القصير إلى زيادة الإنتاج بل على العكس فإنها تؤدي إلى نقصه نتيجة تحول جزء كبير من الموارد من القطاعات المنتجة في الزراعة والصناعة والتعدين الكهرباء إلى القطاعات غير المنتجة وبالتالي تقف في وجه تقدم البلاد إلى ما هو مرغوب فيه لرفع مستويات الإنتاج والمعيشة كنتيجة لذلك.

يؤدي التزايد السكاني السيئ في المجتمع المصري إلى ضعف نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج القومي، يترتب على ذلك زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل جانب كبير من الاستثمارات وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وإلى زيادة حد المديونية إلى العالم الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المسلم به الآن أن كثيرًا من مشاكل التنمية في المجتمع المصري يرجع إلى التزايد السريع في عدد السكان نتيجة الفرق الكبير بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وأن جميع الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد القومي لرفع مستوى المعيشة سيعرقلها معدل نمو السكان المتوقع ما لم يتبع جميع الوسائل الممكنة لضغط الزيادة السكانية وحصرها في حدود الموارد والإمكانيات المتاحة.

وثمة ملحوظة يوردها الباحث في نهاية حديثه عن تلك المشكلة، وهي أنه بالنسبة لبعض دول العالم الثالث آلت تتميز بصغر السكان والموارد غير المستقلة فإن الزيادة السكانية السريعة تعد قوى إيجابية في الحياة الاقتصادية من شأنها أن تسهل السير قدمًا نحو اقتصاد متوازن.

٧. **القيم والاتجاهات التقليدية:**

يؤمن من كثير من سكان المجتمع المصري ببعض القيم والأفكار والاتجاهات التقليدية غير المناسبة أو الملائمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها هذه الدول، ومن هذه القسم والاتجاهات ما يلي:

احتكار العالم اليدوي والعمل على الابتعاد عنه كلما أمكن ذلك وهذه القيمة لا تتفق بأي حال مع متطلبات التنمية، فمن المعروف أن التنمية تستند أساسًا إلى الاعتماد على الأعمال الصناعية والزراعية وإذا كان العمل الفني واليدوي الذي يقوم عليه هذه الصناعات له مكانة اجتماعية منخفضة في مجتمع من المجتمعات فإن هذا يؤثر دون شك على عمليات التنمية ومن الملاحظ أن تغيير هذه القيم يرتبط بتغيير الظروف الاقتصادية في المجتمع.

عدم تمتع المرأة بمكانها الصحيح في المجتمع هذا من شأنه أن يحول دون وصول جزء هام من قوى المجتمع وطاقاته إلى ميدان الإنتاج والمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية إذا علمنا أن المرأة نصف المجتمع تقريبًا لأدركنا كيف تحول تلك النظرة المتخلفة للمرأة دون استفادة المجتمع من قدر كبير من قواها العاملة والمنتجة.

انتشار العلاقات القبلية والعائلية والأسرية مما يقلل أو يكاد يوقف الروح العملية والموضوعية في مقابلة متطلبات التنمية، فكثير من الدول الحديثة الاستغلال في العالم الثالث تضطر بسبب تلك العلاقات الخاصة إلى تعيين غير المتخصصين أو الفنيين في مناصب فنية وتحرم الفنيين من العمل في تلك المناصب لعدم وجود سند قبلي لهم سوف تتخذ تلك العلاقات صورة المحسوبية والشللية وهي صور وإن كانت أقل حدة من الأولى أو يكاد يوقف الروح العملية والموضوعية في مقابلة متطلبات التنمية، فكثير من الدول الحديثة الاستغلال في العالم الثالث تضطر بسبب تلك العلاقات الخاصة إلى تعيين غير المتخصصين أو الفنيين في مناصب فنية وتحرم الفنيين من العمل في تلك المناصب لعدم وجود سند قبلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهم سوف تتخذ تلك العلاقات صورة المحسوبية والشللية وهي صور وإن كانت أقل حدة من الأولى إلا أنها تعوق التنمية أيضًا اهتمام بعض سكان المجتمع المصري بشكل عام بالمظاهر في السلوك الاستهلاكي وإنفاق كثير من الأموال في المناسبات والاحتفالات العامة والخاصة وعدم اهتمامهم بادخار جزء كبير من الأموال لمواجهة المستقبل ومطالب الحياة، وبدلاً من الادخار في البنوك وشهادات الاستثمار بما يفيد المجتمع كله فإننا نجدهم يهتمون بالاكتناز في صورة المدخرات في المنزل أو في صورة حلي ذهبية وهكذا تظل تلك الأموال بعيدة عن استخدام وتضر بالتالي بمصالح التنمية.

وقد ترتب على الظروف التاريخية التي عاش فيها المجتمع المصري أن ساءت فيها كل القيم والمشاعر الاجتماعية العامة التي لابد من تغيرها لكي يتوفر المناخ الملائم لعمليات التنمية والتخطيط ومن هذه القيم والمشاعر والشعور العام بالخوف والمهانة والقلق وعدم الثقة في الحكومة وكذلك الشعور العام بأهمية عادات التسلق والوساطة والرشوة والالتجاء إلى الحيلة للوصول إلى الغايات وكذلك إلى الأنانية والفردية والانتهازية والتخاذل.

هذا بالطبع بالإضافة إلى أنماط سلوكية واتجاهات قيمة عديدة أخرى غير ملائمة:

٨. <u>نقص الاستقرار السياسي:</u>

إن إحدى المشكلات الهامة التي تعوق التنمية في المجتمع المصري ونقص الاستقرار السياسي وكثرة التغيرات السياسية وعدم الوضوح الأيديولوجي وذلك أن عدد التغييرات في الحكومات ورؤساء الدول في تلك الدول هو أمر يفوق التصور وربما كان ذلك أمرًا مقبولاً لو لم يشتمل على تغييرات أساسية في الأشخاص القادة وفي السياسات القومية National Politicies وفي خطة التنمية في نفس الوقت.

وتؤخذ هذه القرائن إلى تحويل اهتمام الحكومات من التركيز على مشكلات الجماهير المتزايدة وتؤخذ هذه القرائن إلى تحويل اهتمام الحكومات من التركيز على مشكلات الجماهير المتزايدة إلى الاهتمام بمشكلات البقاء والاستمرار في الحكم، حتى لو استلزم الأمر استخدام القوة العسكرية في كثير من الأحيان وتتكاثر الآمال المتزايدة للشباب المتعلم والعارف بما يحدث في العالم المتقدم مع الوعود غير الواقعية والخيالية الذي يبذلها القادة أثناء الحملات الانتخابية في إشاعة الشعور العام بعدم الرضا وعدم الاستقرار وخلق جو عام من القلق والفوضى والاضطراب.

٩. <u>الابتعاد عن الخدمات الأصلية وفقدان الشخصية المستقلة:</u>

عمدت قطاعات عديدة في المجتمع المصري إلى نقل أشكال من الخدمات الناجحة في بعض المجتمعات المتقدمة دون مراعاة لاختلاف الظروف الثقافية المختلفة من اقتصادية واجتماعية وعمرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما أدى إلى قصور هذه الخدمات في المجتمعات المنقولة إليها عن بلوغ النجاح الذي بلغته في المجتمعات المنقولة عنها، ولعل قانون الضمان الاجتماعي ونزول المرأة للعمل الثالث وشخصيتها وكيانها للمستقبل وتنبثق عن هذه المشكلة كثير من المشكلات والتحديات الأخرى أن تقل الخدمات من مجتمع إلى آخر يجب أن يقتصر على نقل الأفكار مع تعديل تصميم الخدمات بما يتفق مع الظروف المحلية المختلفة حتى يمكن ضمان النجاح لمثل هذه البرامج.

هذه هي بصفة عامة المشكلات الرئيسية التي يرى الباحث أنها تستحق أولوية في برامج ومشروعات التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري وهي مشكلات تتحقق فيها كل أو معظم الأسس والمعايير التي حددها الباحث في بداية هذا المقال كركيزة يتم على أساسها أجزاء المفاضلة والاختيار بين المشكلات في مجتمعنا.

أ. د. حنان عبد المجيد/

تصور مقترح حول:

المشكلات الاجتماعية ودور علم الاجتماع الإسلامي في حلها

اللقاء التشاوري الثاني

نحو علم اجتماع من منظور إسلامي

المحتويات

مقدمـــة

أولاً: المشكلات الاجتماعية بين الإغراق في البحوث الإمبريقية والرؤية المغتربة

ثانياً: التصورات الغربية حول المشكلات الاجتماعية... عرض نقدي

ثالثًا: نحو نموذج تحليلي إسلامي للمشكلات الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لابد أن نسلم أن ما تحقق من تراكم علمي خلال عمر علم الاجتماع القصير نسبياً بالمقارنة بالتاريخ الطويل للعلوم الطبيعية، شابه كثير من السلبيات النظرية والمنهجية، الأمر الذي أدى - بشكل ما – إلى عجز الجهود العلمية لفهم المجتمع الإنساني عن الوصول إلى نظرة متكاملة قادرة على حل المشكلات الاجتماعية، وربما عبر ذلك عن أحد مظاهر أزمة علم الاجتماع.

ولسنا هنا بصدد الخوض في الأسباب التي أدت إلى هذا العجز، لكننا سوف نركز على نقطة محورية تثير الاهتمام، يمكن إدراكها بسهولة إذا ما تفحصنا ما قُدم في التراث السوسيولوجي وما نُقل إلى المكتبة العربية من هذا التراث، فأول ما يلفت النظر أن ثمة تناقض بين التفسيرات النظرية المتعلقة بفهم المجتمع والحقائق والظواهر الاجتماعية وبين أبعاد السلوك الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية في واقعنا المعيش، علاوة على تناقضها مع الثقافة الإسلامية التي تعبر عن هوية الأمة وخصوصيتها.

إن شغف علماء الاجتماع في عالمنا العربي بنقل تراث علم الاجتماع الغربي، فاق تطلعهم نحو بناء معرفة متكاملة حول المجتمع الإسلامي الذي يحيون فيه، لذلك ظلت معرفتهم جزئية متحيزة، تستند إلى مرجعيات غربية غريبة عن المرجعية الإسلامية التي من المفترض أن تكون المرجعية الأساسية للمجتمعات العربية، وأدى ذلك إلى سوء الفهم أحياناً أو قصر النظر في أحيان أخرى، وإلى تشويه الحقائق في بعض الأحيان، وهذا في الواقع كان سبباً في ابتعاد علم الاجتماع عن المشكلات الحقيقية للمجتمعات العربية، ولذلك ظلت بحوث علم الاجتماع تدور في فلك النظريات الغربية مما حال بينها وبين الوصول إلى تأسيس قاعدة علمية يمكنها رسم خطط العلاج الاجتماعي للمشكلات مما أعاق تقدم الأمة وعمق انحطاطها.

أولاً: المشكلات الاجتماعية بين الإغراق في البحوث الإمبريقية والرؤية المغتربة

يتفق علماء الاجتماع على أن البحث الاجتماعي دون سند من نظرية أو دون اتجاه نظري ليس إلا نوعاً من العبث، على أساس أن النظرية الاجتماعية تستند في مقوماتها الأساسية على نتائج أبحاث منظمة أجريت وطبقت في مواقف متعددة وأنها ليست مجرد أفكار نظرية مجردة، ومن هنا ذهب بعض العلماء إلى القول بأن حل مشاكل المجتمع غير ممكن إلا في حالة واحدة، هي أن يستند الحل دائماً إلى إطار دقيق من المفاهيم العلمية ذات الاتجاه النظري الواضح.[1]

لذلك انتقد "رايت ميلز" المدخل الإمبريقي المجتزأ في فهم وتحليل المشكلات الاجتماعية، مقرراً أن الإمبريقية المجتزأة Abstracted Empiricism تهتم بالظواهر الجزئية وتعزلها عن سياقها البنائي

---

[1]. انظر عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥

www.manaraa.com

الأشمل، وعن خلفيتها التاريخية، وهذا تسبب في مسخ علم الاجتماع فصار سبيلاً إلى الوعي الزائف بالواقع.[٢] وما أشار إليه ميلز يؤكد ضرورة الاستعانة بإطار نظري محدد في مجال إعادة تنظيم موقف أو مواجهة مشكلة اجتماعية، لأن النظرية توفر النظرة الشاملة للمجتمع، بحيث لا يكون الإصلاح الاجتماعي مرتبطاً بمواقف جزئية في الحياة الاجتماعية، تجعل حل المشكلات استجابة لضرورة عارضة، مما يتناقض مع الرؤية الإصلاحية الشاملة للمجتمع، وهذا هو الخطأ الذي سقطت فيه بعض البحوث الاجتماعية التي حاولت دراسة بعض المشكلات الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية، حينما اتجهت إلى دراسة المشكلة المجتزأة من خلال طرح تساؤلات يضعها الباحثون انطلاقًا من رؤاهم أو توجهاتهم الأيديولوجية، ومن خلال الاختيار المتحيز لعينة البحث وفق معايير ينقصها الموضوعية، ولهذا انتهت إلى نتائج تحليلية زائفة لا يمكن الاستعانة بها في حل المشكلات.

وعلى الجانب الآخر, فإن اعتماد بعض البحوث الاجتماعية على أطر نظرية غربية لا ترتبط بواقعنا الاجتماعي ولا تستند إلى مرجعيتنا الإسلامية، بهدف تفسير وتحليل المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المسلم، تسبب في سوء الفهم لأبعاد المشكلات الاجتماعية القائمة وترتب على ذلك عدة إشكاليات أهمها أن بعض البحوث الاجتماعية اتجهت إلى دراسة مشكلات هامشية أو مغتربة وضخمتها بوصفها مشكلات محورية وقضايا ملحة، وبذلك شغلوا أنفسهم بقضايا ومشكلات فرضتها عليهم عناصر خارجية أو ظروف مؤقتة أو خلفيات فكرية مغتربة، فاهتموا ببعض القضايا باعتبارها مشكلات خطيرة تهدد كيان المجتمع ويجب التصدي لها ومعالجتها مثل: قضية المواطنة، والمساواة بين الرجل والمرأة، والأبعاد الاجتماعية والنفسية لختان الإناث، وغيرها من قضايا لم تكن لتشغل الفرد أو الجماعة المسلمة لأنها تعاني من مشكلات أخطر تكاد تعصف بكيان المجتمع، فمن المثير مثلاً أن نجد بحثاً تُسلَط عليه الأضواء يعالج قضية تعدد الزوجات بوصفها مشكلة تؤرق المجتمع، في حين أن الشواهد تؤكد معاناة المجتمع من تأخر سن الزواج وعدم قدرة الشباب على بناء أسرة، علاوة على ارتفاع معدلات الطلاق بصورة مخيفة.

من هنا يبدو أن الرؤية المغتربة قد ساعدت على إخضاع البحوث الاجتماعية لما يفرضه الغرب من أجندة فكرية، فأعطت اهتماماً زائداً لقضايا ومشكلات لا تعبر عن هموم الجماهير، في حين أن كثيراً من المشكلات المرتبطة ببناء المجتمع لم يعيرها الباحثون الاهتمام المطلوب لأنها لا تدخل ضمن اهتمامات علم الاجتماع الغربي، والأخطر من ذلك أننا نجد قضايا ومشكلات ملحة تحظى بالاهتمام الأكاديمي

---

[2]. رايت ميلز: الخيال السوسيولوجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبحثي مثل "انحراف الأحداث، وأطفال الشوارع، والرشوة، وعمالة الأطفال، والهجرة غير الشرعية للشباب... إلى آخره"، لكن للأسف تتم معالجتها وفق رؤى نظرية غربية وتوجهات أيديولوجية مفروضة بوصفها المرجعية الفكرية الأكثر ملاءمة في دراسة وفهم المجتمعات الإنسانية المعاصرة، ولهذا تنتهي إلى نتائج غير واقعية لا تصلح أن تكون أساساً لحل المشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي.

ثانياً: التصورات الغربية حول المشكلات الاجتماعية... عرض نقدي

لاشك أنه كلما تقدمت الإنسانية تزايدت تعقيدات الحياة الاجتماعية وتشابكت العلاقات الاجتماعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تعقد المشكلات الاجتماعية وتراكمها، فالمجتمعات الحديثة مليئة بالصراعات والاضطرابات والانحرافات والأزمات الاجتماعية، وكل ذلك يدخل في إطار المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الخلل في النظام الاجتماعي، أو في وظائف البناء الاجتماعي التي تشير في كثير من الأحيان إلى اضطراب المعايير والقيم السائدة في المجتمع.

ولما كانت المجتمعات الإنسانية كلها لا تخلو من المشكلات الاجتماعية لذلك اهتم علماء الاجتماع الغربيين بتقديم نظريات مختلفة لتفسير المشكلات الاجتماعية، غير أن معظمهم لم يفرقوا بين المشكلة أو الانحراف أو التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد هو انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، لذلك استعملوا المصطلحات الثلاثة كل في مكان الآخر دون تمييز.[٣] ويعتقد راب Earl Raab و سيلزنيك J. Selznick أن المشكلة الاجتماعية توجد حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس، وتضطرب النظم السائدة وينتهك القانون، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر، ويتحطم إطار التوقعات.[٤] أما "وليم أوجبرن" فيعتقد أن المشاكل الاجتماعية تنبع من المعدلات المتفاوتة للتغيير في أجزاء الثقافة الواحدة، وأنها تنبع من ظروف التغير الاجتماعي وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤدي إلى قلقلة العادات والقيم والمصالح المستقرة.[٥]

وعموماً هناك اتجاهين رئيسيين في تفسير المشكلات الاجتماعية كانتا الأكثر تأثيراً في بناء التصورات السوسيولوجية التي وجهت البحوث الاجتماعية حول المشكلات الاجتماعية والسلوك الانحرافي، الاتجاه الأول: يعرض التفسير البنائي الوظيفي الذي ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها انحرافاً يتم داخل إطار المجتمع، يدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة. ويرى المنظرون الوظيفيون أن الانحراف يعكس خروج بعض الأفراد أو الجماعات عن الامتثال للقواعد والمعايير التي

---

[3]. عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤

[4]. Earl Raab; Gertrude J. Selznick: Major Social Problems, *The British Journal of Sociology*, Vol. 11, No. 1 (Mar., 1960) Blackwell Publishing ,UK , p4

[5]. عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، ص ٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحددها المجتمع، ومن هنا يتم الحكم على موقف ما بأنه يشكل مشكلة اجتماعية على أساس الحدود التسامحية في المجتمع تجاه موقف ما، والسلوك أو الموقف الذي يجاوز حدود تسامح المجتمع يعد انحرافاً ويدخل في دائرة المشكلات الاجتماعية.(٦)

وإذا سلمنا بهذا التفسير فمعنى ذلك أن ما يعتبره مجتمع ما مشكلة اجتماعية قد لا يراه مجتمع آخر كذلك نظراً لاختلاف المعايير السائدة في كل منهما، وأن الموقف الواحد قد يوصف في وقت معين بأنه مشكلة اجتماعية، ثم يصبح غير مشكل في وقت لاحق إذا تبدلت المعايير والقواعد داخل المجتمع وتحولت نظرة المجتمع فتسامح مع السلوك أو الموقف، وهذا التصور دون شك مضلل، فقد يحدث أن يتسامح مجتمع تجاه موقف يمثل انحرافاً سلوكيًا فردياً أو جماعيًا، إلا أن ذلك لا يعبر تعبيراً صادقاً عن انتفاء المشكلة الاجتماعية، بل على العكس تماماً فربما دل ذلك على أن المشكلة أصبحت أكثر عمقاً، كما أن قبول المجتمع بانحراف سلوكي أو انحراف اجتماعي قد يعبر في حد ذاته عن وجود مشكلة أساسية في البناء الاجتماعي، وبهذا يمكن القول أن التسامح مع الانحرافات لا يكشف عن تبدل المعايير بل يكشف عن تحريفها، على سبيل المثال موقف المجتمعات الغربية من قبول الشذوذ الجنسي بوصفه أحد حقوق الإنسان، لا يعني أن الشذوذ لم يعد مشكلة، ولا يعني أن المجتمعات الغربية لم تعد تعاني من هذه المشكلة لأن عدم إقرار المجتمع بأن هذا الفعل يمثل انحرافاً لا ينفي أنه يشكل تهديداً لكيان الجماعة أو إخلالاً بالنظام الاجتماعي السوي القائم على أساس الفطرة الإنسانية السليمة.

من ناحية أخرى فإننا إذا اعتمدنا على مبدأ الحدود التسامحية للمجتمع لوصف أو تعيين المشكلات، فسوف يقودنا ذلك إلى بعض الإشكاليات النظرية، وتتمثل الإشكالية الأولى في أننا إذا أسسنا تصورنا للمشكلة الاجتماعية على هذا المبدأ فيجب أن نسلم أيضاً أن الاختلاف والتنوع الاجتماعي سواء في التنشئة الاجتماعية أو في الموجهات الثقافية أو في المستوى التعليمي أو في المستوى الاقتصادي أو الطبقي أو الاختلاف في المهنة أو النوع أو العمر أو أي اختلافات تعبر عن ثقافة فرعية في المجتمع تسمح لكل فئة من فئات المجتمع أن تحكم على الموقف وفقاً لنظرتها الخاصة للحياة، وهذا يعني أن المجتمع الواحد لا يمكنه الإجماع حول المواقف الاجتماعية أو تصنيفها تصنيفًا يحظى بالقبول العام، ومن ثم يستحيل رسم خطوط للإصلاح أو حل للمشكلات الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية.

أما الإشكالية الثانية فترتبط برؤية النظرية الوظيفية للمشكلات الاجتماعية بوصفها طبيعية وضرورية، حيث يعتقد علماء الاجتماع الوظيفيون أن المشاكل طبيعية لأنها نتيجة منطقية لاتساع التقدم التكنولوجي في فترة لا يلاحق النظام الاجتماعي سرعة التغير التكنولوجي، وهي ضرورية من وجهة

---

6. عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرهم لأن طبيعة النمو الاجتماعي تفترض ظهور التوترات التي يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع ما يسمى بالخدمات الاجتماعية، وبهذا يقرر الوظيفيون أن المشكلة تنتج عن تفكك البناء، ولكنها نتيجة خلل مؤقت يصيب الوظيفة. وهذه النظرة التبريرية غير المقنعة تكرس للمشكلات ولا تكشف عن الأسباب الحقيقة والواقعية المؤدية إليها، وبالتالي لا تقدم قاعدة مناسبة لاقتراح حلول علمية لعلاج المشكلات.

وتتضح الإشكالية الثالثة في أن هذا التفسير يرى أن المعايير الاجتماعية التي يقاس عليها الانحراف أو الامتثال يحددها المجتمع وفق مصالحه واهتماماته، ويرى بعض المنظرين أن من يفرض المعايير الاجتماعية، في حقيقة الأمر، أقلية متسلطة تستحوذ على القسط الأكبر من القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع، مما يسمح لها بفرض قيمها على سائر الجماعات، ومعنى ذلك أن الحكم على الموقف باعتباره انحرافاً أو مشكلة تفرضه الصفوة المتسلطة على المجتمع كله، وهذا التفسير وإن كان يصف واقعاً اجتماعيًا قائمًا بالفعل في المجتمعات الإنسانية الحديثة إلا أنه يعكس أحد جوانب الخلل في الرؤية المادية التي لا تعترف بدور المصادر الدينية في تشكيل المعايير الاجتماعية.

أما الاتجاه المادي الراديكالي في تفسير المشكلات الاجتماعية، الذي يعتبره البعض معارضًا للاتجاه البنائي الوظيفي، ولاتجاه الماركسية الأرثوذكسية على السواء، فيبني رؤيته على أساس أن أسباب المشكلات الاجتماعية يجب أن تكون أسبابًا اجتماعية، لكن بعض ممثلي هذا الاتجاه لم يستبعدوا العوامل الثقافية كليًا في تحليلهم للمشكلات الاجتماعية، حيث يعتقدون أنه في فترات تاريخية محددة وفي ظل ظروف مادية محددة تلعب عناصر البناء الفوقي دوراً أساسيًا في وجود وانتشار المشكلات الاجتماعية، ووفقًا لهذه التصورات يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادي Socio-Economic Formation يلعب دوراً محوريًا في ظهور وانتشار أنماط وأشكال بعينها من المشكلات الاجتماعية.

ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأهمية تتبع الأسباب والعوامل التاريخية المسئولة عن نشأة وتطور المشكلة الاجتماعية والتي ترتبط بطبيعة التكوين الاجتماعي- الاقتصادي، وعلى ذلك يؤكدون أن ظهور الملكية الخاصة ثم المجتمع الطبقي حتم الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وفي ظل الصراع تحولت القيم الاجتماعية إلى سلع تباع وتشترى مما قاد إلى ظهور الفساد الأخلاقي. ومن ثم يخلص الاتجاه المادي الراديكالي إلى أن تقدم الرأسمالية سوف يقود إلى مزيد من الاختلافات والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من النزعات الفردية والأنانية والاحتكار وعدم المساواة، وكل ذلك سوف يفضي إلى انتشار أنماط جديدة من المشكلات والانحرافات الاجتماعية. ورغم أن أصحاب هذه الرؤية يرفضون الفكرة القائلة بأن المشكلات الاجتماعية طبيعية، كما أنهم لا يرونها ضرورية لنمو المجتمع خلافًا للنظرة البنائية الوظيفية، إلا أنهم يؤكدون أن المشكلات حتمية (حتمية اجتماعية وليست بيولوجية أو نفسية)، وأن الظروف الاجتماعية تجبر بعض أفراد المجتمع على اقتراف السلوك المنحرف، وهي وإن كانت حتمية إلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها في الوقت ذاته تعبر عن خلل في بناء المجتمع يحتاج إلى علاج يعيد المجتمع إلى تكامله. وطالما أن أسباب المشكلات الاجتماعية ترجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فالحد منها ممكناً بتغيير هذه الظروف.[٧]

ويبدو الحل الذي انتهت إليه الرؤية المادية للحد من المشكلات الاجتماعية ميكانيكيًا إلى حد كبير يتناقض مع الطبيعة الإنسانية، فتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير كافٍ واحده للقضاء على جميع أنماط المشكلات الاجتماعي، وإن كان يمثل جانباً مهمًا من جوانب العلاج، لكن تظل هناك مشكلات ترتبط بالبنية الأخلاقية للمجتمع تحتاج إلى حلول من نوع آخر، وهنا يقف النموذج الإسلامي ليقدم رؤية متوازنة تسعى إلى إصلاح الخلل في البناء الاجتماعي، كما تعمل على تعديل البنية الثقافية بما ترسيه من قيم أخلاقية وضوابط تشريعية وتهذيب للسلوك بالنهي عن إتباع الشهوات والميل إلى الهوى.

ثالثًا: نحو نموذج تحليلي إسلامي للمشكلات الاجتماعية

يكشف العرض الموجز الذي أوردناه حول التصورات الغربية في تفسير المشكلات الاجتماعية عن أهمية صياغة تصور إسلامي بديل يقدم نموذجًا تحليليًا قادراً على تفسير جوانب المشكلات الاجتماعية في المجتمعات العربية والإسلامية، وهذا النموذج المقترح يجب أن يستمد مقولاته الرئيسية من مصادر الوحي، ويمكن أن يشكل قاعدة لتصنيف المشكلات الاجتماعية وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحًا في الوقت الراهن، ونقترح تسمية هذا النموذج "نموذج السياق المُشكِل"*

وهنا يمكن أن نؤكد أهمية دراسة المشكلة الاجتماعية في ضوء ما يحيط بها من مشكلات في سياق اجتماعي مشكل أصابه التفكك نتيجة جملة من المشكلات المعقدة والمرتبطة ببعضها البعض، وغالباً ما يتسم هذا السياق بتناقضات عميقة، تعطي للمشكلات الاجتماعية ملامح خاصة، وهنا يمكن الإشارة إلى الحالة المصرية كنموذج للسياق المشكل، وعلى سبيل المثال في مثل هذا السياق تكشف مشكلة مثل الإسكان عن تناقضات السياق، حيث تشير البيانات الإحصائية في مجال الاستثمار أن قطاع الإسكان يستحوذ على أعلى معدلات الاستثمار في المجتمع، لكنها في الأغلب تتجه نحو مشروعات بناء المنتجعات

---

[7]. شادية قناوي: محاضرات في المشكلات الاجتماعية، بدون ناشر، ١٩٨٥، ص ص ٦٦-٨٠

* يجب الإشارة إلى أن "السياق المشكل" مصطلح من إبداع الدكتور "علي ليلة" استخدمه في تحليله لمشكلات الشباب المصري، وقصد به: (ذلك السياق الذي يمتلئ بمجموعة من المشكلات الرئيسية التي تنتشر في مختلف مجالاته). وقد استعنت بهذا المصطلح لما لمسته من قدرته على استيعاب النموذج الإسلامي المقترح.

www.manaraa.com

السياحية الفاخرة، والأحياء السكنية الراقية، ولا تهتم بالفئات الأكثر احتياجًا، وبالتالي يعاني غالبيـــة أفـــراد المجتمع من عدم توافر المسكن الملائم في حين تتزايد نسبة المساكن المغلقة بدون سكان.

والسياق المشكل غالبًا ما يكون قد وصل إلى درجة عالية من التفكك الاجتماعي، لكـــن المـــشكلات الموجودة به تكون مرتبطة أشد الارتباط بل هي متشابكة ومتداخلة إلى حد كبير، لذلك لا يصح تفـــسيرها من خلال عامل أحادي لأنها ترتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتـــصادية... إلى آخره.

هذه بعض الملامح الأولية للسياق المشكل، والقرآن الكريم يعطينا تصويراً بليغًا لمثل هذا النمـــوذج الاجتماعي نجده في قول الله تعالى: (**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِـــهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**).[البقرة:٢٧] ويجمل الله تعالى فـــي هـــذا النمـــوذج ثلاثة مستويات من الانحراف الإنساني عن الفطرة وعما عاهد الإنسان عليه ربه، تمثل جذور المـــشكلات الاجتماعية كافة، المستوى الأول: الانحراف عن عهد الله بنقضه، وقيل العهد: هو الذي أخذه الله على بني آدم حين استخرجهم من ظهره، وقيل: هو وصية الله تعالى إلى خلقه، وأمره إياهم بمـــا أمـــرهم بـــه مـــن طاعته، ونهيه إياهم عما نهاهم عنه.[٨] وعهد الله المعقود مع البشر ــ كما يقول سيد قطب ــ يتمثـــل فـــي عهود كثيرة: إنه عهد الفطرة الموجودة في طبيعة كل حي.. أن يعرف خالقه، وأن يتجه إليه بالعبادة. وهو عهد الاستخلاف في الأرض الذي أخذه الله على آدم. وهو عهوده الكثيرة في الرسالات لكل قوم أن يعبدوا الله وحده، وأن يحكموا في حياتهم منهجه وشريعته.[٩]

أما المستوى الثاني من الانحراف فهو انحراف عن الرابطة الاجتماعية التي شاء الله أن يحيا فيهـــا الإنسان، (ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل..) والله أمر بصلات كثيرة.. أمر بـــصلة الـــرحم والقربـــى، وأمر بصلة الإنسانية الكبرى، وأمر قبل هذا كله بصلة العقيدة والأخوة الإيمانية التي لا تقـــوم صـــلة ولا وشيجة إلا معها.. وإذا قطع ما أمر الله به أن يوصل فقد تفككت العرى، وانحلت الروابط، ووقع الفساد في الأرض، وعمت الفوضي.[١٠]

وهنا يأتي المستوى الثالث من الانحراف وهو الذي يكشف عن تفاقم المـــشكلات الاجتماعيـــة فـــي السياق المُشكِل الذي بدأ بنقض العهد وقطع الروابط الإنسانية، فانتهى إلى أنماط كثيرة من المشكلات على رأسها مشكلة الفساد بشتى ألوانه وصوره.

---

8. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، تفسير سورة البقرة، دار الفكر، ص٢٣٥

9. سيد قطب: في ظلال القرآن

10. سيد قطب: في ظلال القرآن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه المستويات الثلاثة من الانحراف توجد في أي سياق مشكل، ولا يمكن لأي باحث اجتماعي يريد أن يفسر مشكلة اجتماعية ما أن يفصل هذه المشكلة عن سياقها الكلي، وإلا خرج بنتائج مضللة.

وقد حاولت في هذه الصفحات القليلة أن أقدم لمحة أو مقدمة لنموذج تحليلي إسلامي للمشكلات الاجتماعية، وآمل أن أتلقى تعقيبًا عن هذه اللمحة من علمائنا الأجلاء الحاضرين في هذا اللقاء التشاوري يمكن أن يفيدني في إعداد هذا النموذج.

والله ولي التوفيق،،،

د. سهير صفوت - مدرس النظرية الاجتماعية

لدي مشروعين الأول:

أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأمة

ودور علم الاجتماع الإسلامي في إيجاد حلول لها

مقدمة:

تبدو الحاجة إلى علم اجتماع إسلامي في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها الأمة أكثر من أي وقت مضى، فالأمة الإسلامية مفرقة، إن لم نقل لا وجود لها من حيث الإرادة الإسلامية والاجتماعية، فهي عبارة عن دويلات مختلفة فكرياً واقتصادياً، وسياسياً، وتكنولوجياً بالإضافة إلى كونها متناحرة متنافرة وهنا يأتي دور علم الاجتماع الإسلامي، والذي يساهم في التئام الأمة وتوحيدها وبالتالي استعادة مكانتها الهادية بالقيام بأهم دور فرضه الله عليها وميزها به حيث قال عز وجل ((كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)) آل عمران ١١٥، وذلك بكشف المشاكل الاجتماعية وتحليلها وإيجاد الحلول لها النابعة من الإسلام نفسه وتصوراته التي تستمدها من الوحي والسنة لا من التصورات المادية للعالم كما تبرزها الثقافة الغربية.

وتتحدد مهمة علم الاجتماع الإسلامي في دراسة الواقع الإسلامي المريض لتنقيته من البدع والخرافات والأفكار التي تسربت إليه عبر الثقافة الغربية والتي ساهمت في انفصامه عن هويته الإسلامية.

ثانياً: أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأمة

هناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأمة وهي مشكلات مركبة، يمكن إجمالها في ٥ قضايا يتفرع منها مشكلات متنوعة

١ - القضية الأولى: الانفلات الأخلاقي (دور الإسلام في تزكية النفس البشرية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(تتبع هذه القضية من غياب البعد الديني)، بتقسيم الأخلاق إلى خمسة أقسام

إن النظر إلى كل فرع من الفروع السابقة، نجد أن غيابها ينبثق عنه العديد من المشكلات

غيابها يؤدي إلى

١- الأخلاق الفردية مثل
- الصبر ← سيادة التعصب وغياب التسامح مع الآخر
- العفة ← مشكلة الزنا
- ضبط النفس ← العدوان والقتل

٢- الأسرية مثل:
- الإحسان إلى الوالدين ← ١- مشكلة العنف ضد المسن
- الزوجة ← ٢- عقوق الوالدين
- الطفل ← ~~العنف~~ ضد المرأة
- ~~الإساءة~~ للطفل

٣- اجتماعية مثل:
- إفشاء السلام ← ~~العداوة والبغضاء~~
- عيادة المريض ← ~~الأنانية~~ – الفردية

٤- متعلقة بحق الله مثل
- ~~الصدق~~ مع الله ← ١- مشكلة التدين الشكلي
- مراعاة حدود الله ← ٢- ~~غياب~~ الحياء
- ٣- التحرش الجنسي
- ٤- زنا المحارم
- ٥- الحرمان من الميراث

٥- أخلاق متعلقة بالدولة مثل الرفق بالرعية ← مشكلات الفساد – الرشوة

www.manaraa.com

العمل بالشورى ضياع الحقوق – الهجرة غير الشرعية – تدمير المجتمع – تدمير الآخرين

القضية الثانية: ضعف التآلف الاجتماعي

تتحدد أشكال التآلف الاجتماعي في التزاور مع الجيران – كفالة اليتيم والأرامل – توقير الصغير للكبير – صلة الأرحام – تحمل المسئولية

وغياب التآلف الاجتماعي يساهم في العديد من المشكلات على سبيل المثال

١- مشكلة توقير الصغير للكبير فينبع منها مشكلة الصراع الجيلي

٢- مشكلة صلة الأرحام فغيابها يؤدي إلى مشكلة الميراث – قتل الآباء – قتل الأبناء

القضية الثالثة: المسئولية الاجتماعية

المجتمع المسلم مجتمع جاد ومظاهر الجدية تتلخص في أمرين:

- الأول: العلم النافع - الثاني: العمل الصالح

وغياب الشعور بالمسئولية يساهم في ظهور مشكلات

١- الإهمال والتهاون في إتقان العمل

٢- عدم الانتماء والولاء

٣- الطلاق (لغياب مفهوم المودة والرحمة والصبر)

٤- الاستهانة بالحياة الزوجية وقيمتها

القضية الرابعة: الخيانة

وهي تنقسم إلى:

- خيانات زوجية
- أسرية الأبناء لأبائهم
- اختلاس من المال العام (خيانة الأمانة)
- سرقات الأعضاء

www.manaraa.com

- خيانات علمية (سرقات علمية)

القضية الخامسة: سيادة القيم المادية والنفعية وتنبع منها مشكلات

١- الاستهلاك التفاخري (المجتمع المسلم مجتمع مقتصد في تعامله حتى مع نفسه (ثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث للهواء)

٢- تأخر سن الزواج: عنوسة المرأة لبعدهم عن الدعوة النبوية (إن جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه)

٣- عزوف الشباب الذكور عن الزواج: وذلك للبعد عن حديث رسول الله ((أربع من سنن المرسلين ؛ الحناء والتعطر والسواك والنكاح))

٤- المغالاة في المهور ونفقات الزواج (أقلهن مهوراً أكثرهن بركة)

ثالثاً: دور علم الاجتماع الإسلامي في إيجاد حلول لهذه المشكلات

إن حل هذه المشكلات السابقة لن يتم إلا بالرجوع إلى الدين، وإشعار المسلم بقيمة هذا الدين ودوره في توحيد الناس بالرغم من اختلاف ألوانهم وألسنتهم، فالأمة الإسلامية لا تتكون من أصول عرقية أو قومية أو جغرافية أو تاريخية، فهي عبارة عن مجموعة شعوب وأمم ودول ذات عقيدة واحدة وايديلوجيات عدة وهنا يأتي دور علم الاجتماع الإسلامي والتي تتمثل الواقعة في قلب التصورات الفكرية والنظريات المنتشرة في أنحاء العالم عن الواقع الاجتماعية وعن الإنسان، فالسنن والقوانين الاجتماعية التي تسير المجتمع، أي مجتمع هي من عند الله لأن الطبيعة لم توجد لوحدها بل هي مخلوقة من عند الله.

إن عملية خلخلة الواقع الفكري والتصورات الفكرية الخاطئة عملية ليست بالأمر اليسير ولكنه يعد من الأمور الضرورية لإنقاذ الأمة.

إن القول بأن كل الدول الإسلامية متخلفة واقع لا مراء فيه شيء، واتهام الإسلام بأنه عامل تخلف شيء آخر – وهنا يكون دور علم الاجتماع الإسلامي على المستوى النظري والتطبيقي كذا طرق البحث حيث يقوم بتحديد مبادئ إسلامية كلية تستند إلى التوحيد، ووحدة الإنسانية والمعرفة، والحرية المسئولة للإنسان والإطار الاجتماعي هو الأمة، والخلافة هي الإطار السياسي وليس الجمهوريات – هذا على المستوى النظري

أما على المستوى التطبيقي:

فهي معالجة المشاكل الاجتماعية من منظور إسلامي من خلال العديد من المنابر:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إنشاء تخصصات مكملة لعلم الاجتماع الديني لقياس ممارسة الناس للدين

٢- إعداد البحوث الاجتماعية التي تقوم بتشريح الواقع والوصول إلى حلول عملية نستطيع من خلالها توجيه الأفراد والمؤسسات في المجتمع

٣- الإعلام الإسلامي ودوره في نقل هذا الفكر التكاملي

٤- المسجد ودوره وتوظيف دور الخطيب وتجديد الخطاب الديني.

٥- الوصول إلى الواقع الفعلي للمشكلة وتبنيها والعمل على حلها بالفعل لا بالوصول إلى مجرد إحصاءات أو بيانات تشير إلى وجود مشكلة.

المشروع الثاني:

تصور مقترح

لمقرر مدخل علم اجتماع من منظور إسلامي

محتويات التصور

أولاً: مقدمة

ثانياً:منطلقات نظرية يستند إليها التصور وتشتمل على:

١- المدخل المنهجي لعلم الاجتماع من منظور إسلامي

أ- الأساس التصوري الذي يستند إليه المدخل في بناء إيديولوجيته

ب- الخطوات المنهجية العملية

٢- المصادر المعرفية لمدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي

ثالثاً: تخطيط إجرائي لمقرر مدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي

أولاً: مقدمة

يتشبع علم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية بالعقائد والمذاهب والفلسفات المتعددة المبثوثة داخل الأبحاث النظرية والتطبيقية التي تعكس الخلفيات العقائدية والفكرية لكتابها وواضعيها مما يجعلنا نلخص مشكلة علم الاجتماع الراهن في أمرين ؛ الأول: أن هذا العلم يحمل مع حقائقه العلمية، وفائدته الملموسة عقائد، وأفكار، ومبادئ وضعية ساهمت بدخولها في العالم الإسلامي في سيادة حالة من فقدان الهوية، التي تعني التخلي عن الإسلام.

الثاني: أن نظريات هذا العلم وُضعت لفهم مشاكل وقضايا خاصة بالغرب، لا يمكن تعميمها على المشاكل الممثلة في العالم الإسلامي، ولا تؤدي إلى فهم واقع المجتمعات الإسلامية، لأن الغربيون قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انشئوا علومهم تحت ضغط احتياجاتهم الفكرية والعلمية والإيديولوجية والتي تمت صياغة تصوراتها في صور توعية من المقولات ؛ الأولى: يتعلق بالتمرد على الدين، والله كرد فعل لسيطرة الكنيسة، والثانية يتعلق بتأثير الجاهلية الإغريقية التي تصور العلاقة بين الآلهة علاقة صراع، وخصام وكان نتيجة لهاتين التصورين قيام فلسفة غربية تستند إلى تصور دنيوي للكون والحياة والناس، كما ركزت على القومية والمادية اللتان كانتا وراء الاستعلاء على الأمم الأخرى والنهب الاستعماري.

وبالنظر إلى التصور الغربي، نجد أنه بعيد كل البعد عن المجتمعات الإسلامية، ومشكلاتها مما يعني ضرورة بناء وتأسيس علم اجتماع من منظور إسلامي يتخذ من الفكر الإسلامي إطاراً يدور في فلكه، ويعد وثيق الصلة بثقافة وهوية المجتمعات الإسلامية

ثانياً: منطلقات نظرية يستند إليها التصور المقترح في بناء مقرر مدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي

١ - المدخل المنهجي لعلم الاجتماع من منظور إسلامي

يعرف المدخل على أنه طريقة خاصة غير تقليدية في استعمال النظرية وهو ما يعني أن المدخل يشير إلى الطريقة المرنة لتناول البحث من منطلق نظري بحيث يشكل خلفية فكرية للمتعلم. (١) ويتضمن المدخل المنهجي لعلم الاجتماع من منظور إسلامي على:

أ - الإطار التصوري الذي يشكل البناء الإيديولوجي للمتعلم

يجب التأكيد عند الحديث أن الإطار التصوري الإسلامي يختلف كليةً عن بقية الأطر المعرفية الوضعية لأسباب من أهمها كونه إلهي المصدر، لا يستمد قضاياه وتصوراته من الفكر البشري، كما أنه يتسم بالتوازن بين الغيبي والواقعي، هذا فضلاً عن أنه يشكل إطاراً متكاملاً يتضمن حقائق تتعلق بالكون المادي والحياة الأرضية والوجود الإنساني وهو يعالج هذه الجوانب في تصوره لها بطريقة متكاملة لا يمكن عزلها عن بعضها البعض (٢)، ويتحدد هذا الإطار التصوري في ضوء ثلاث منطلقات:

المنطلق الأول: قاعدة المفاهيم الإسلامية

لابد أن ينطلق ويتأسس مدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي على قاعدة مفاهيم إسلامية لا غربية، لأن عدم البدء من هذا المنطلق يعني وجود نوع من التلفيق غير المبرر الذي يوحي بالعودة إلى الأنساق الفكرية الغربية ولذلك ينبغي أن يحتوي على مفاهيم تتعلق بالإيمان بالله، الأسرة، التكافل... إلخ.

المنطلق الثاني: ضرورة تحديد طبيعة الإنسان

حيث يعرض الإسلام الطبيعة الإنسانية من منظور الإرادة الحرة القادرة على اتخاذ القرار مما ينتفي معه النزعات الجبرية التي تبثها الثقافة الغربية، وفي مقابل الإرادة الإنسانية جعله الله مكلفاً مسئولاً، وكلفه لكي يبتليه ويمتحنه. (٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطلق الثالث: طبيعة النظام الاجتماعي

لقد أوجد الله المجتمع البشري لنفس الحكمة التي أوجد من أجلها الإنسان، فغاية وجود المجتمع البشري تتفق وتتماشى مع الغاية من الوجود الإنساني، وهي لكي يبتليه حيث يمتحن الله الناس بالناس في المجتمع عن طريق التفاعل بينهم ويتمثل ذلك في المعاملات والعلاقات، وهنا فعند تأسيس مقرر لمدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي ينبغي التأكيد على أن طبيعة النظام الاجتماعي في الإسلام تنبثق من منظور تكاملي يتحرك لتحقيق هدف واحد هو إعمار الأرض وفقاً لقوله تعالى ((يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا))الحجرات آية ١٣، فالمجتمع من المنظور الإسلامي ليس حشداً من البشر متراصاً من الأعداد ولكنه يتجاوز ذلك إلى علاقات عمل نامية، وصلات نشأة بين أفراده تحكمها تشريعات تتعلق بالأسرة والعلاقات بين أفرادها، ونظام اقتصادي يحدد طرق الكسب والإنفاق والعلاقات المالية، ومفهوم الملكية وقيودها، وأسس التكافل الاجتماعي، ومبادئ الحكم له وعلاقة الراعي بالرعية، وقواعد السلم والحرب. (٤)

ب- الخطوات المنهجية كشق ثاني للمدخل المنهجي

لا يمكننا الحديث عن الجانب المنهجي الذي يقترحه هذا المدخل دون تحديد أنواع المعرفة التي يقرها الإسلام حتى يتأتى لنا معرفة موقع علم الاجتماع.

فالمعارف كما يحددها الإسلام ثلاثة: ١- معرفة شرعية ٢- معرفة عقلية ٣- معرفة مكتسبة وهي التي يتوصل إليها من خلال المشاهدة والتجربة.

وتنتمي المعرفة السوسيولوجية إلى هذا النوع الأخير من المعرفة حيث تستمد مفاهيمها ومادتها من الواقع المعاش، ويؤكد ابن خلدون على أن هذا العلم علماً مكتسباً مع أنه لم يلغ دور العقل كأداة تقود الحواس وتعطي للمشاهدات معانيها بل إنه استفاد من النصوص القرآنية في تشكيل تصوراته ومفاهيمه عن حقيقة الكون والوجود الاجتماعي إلى حد أننا نستطيع القول أنه اقتبس مصطلح العمران البشري وهو موضوع علم الاجتماع من قوله تعالى ((الذي أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها)) هود آية ٦١ (٥)

٢- المصادر المعرفية لتأسيس مقرر مدخل علم الاجتماع:-

ينبغي أن يستند مقرر مدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي على مصدرين أساسيين هما الوحي والسنة بالإضافة إلى فكر العلماء المسلمين، لأن مسألة تنظيم الإسلام للحياة الاجتماعية في جوانبها المختلفة كانت نتيجة للوحي القرآني ولوقائع السيرة النبوية، فيؤكد الوحي على وحدة الإنسان والمجتمع من خلال تأكيده على وحدة المعتقد التي تضم تحت لوائها كل الأصناف البشرية من غير تمييز وهو ما يؤدي إلى وحدة الهدف حسب قوله تعالى ((شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا)) الشورى آية ١٣ وهو ما تؤكده السنة النبوية عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (ص) قال أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة والأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد (٦)، والمتأمل للقرآن نجده يقدم دراسة اجتماعية شاملة متكاملة تتعلق بالشعوب القديمة ونظمها وشرائعها، والعلاقات الأسرية، والمعاملات الاقتصادية كالتعامل والربا، وتناول أخلاقيات ذميمة كما في قوم لوط وعادات سيئة مثل احتقار المرأة، وتناول مظاهر اجتماعية كظاهرة الترف والاستبداد، كما اتخذ صور عمليات مثل التفاعل، والمنافسة، والطاعة والولاء، والدراسة الطبيعية لنوعية العلاقات هي الوسيلة الوحيدة لكشف عن مغزاها ومعناها (٧).

ثالثاً: تخطيط إجرائي لمقرر مدخل علم الاجتماع من منظور إسلامي

١ - الهدف العام من المقرر:

أن يكتسب المتعلم المعارف والمهارات الأساسية التي تسمح له بالتعامل مع الظاهرة الاجتماعية بالاستناد إلى المنظور الإسلامي.

٢ - الأهداف العامة للمقرر:

في ختام هذا المقرر يكون المتعلم قادراً على:

أ- أن يعرف المفاهيم الاجتماعية المشتقة من المنظور القرآني

ب- أن يعرف المتعلم معنى الظاهرة الاجتماعية وبين خصائصها

ج- أن يعرف مساهمة الرواد والمفكرين الإسلاميين في تأسيس التنظير الاجتماعي المستند إلى المرجعية الإسلامية

د- أن يتعرف على أسس البناء الاجتماعي من منظور إسلامي

ه- أن يتعرف على العلاقات الاجتماعية والعمليات المنبثقة عنها

المحتويات النظرية

الأسبوع	المحتويات النظرية
	الكفايات التعليمية المحددة
الهدف الأول: أن يعرف المتعلم مفهوم علم الاجتماع ويبين مساهمة الرواد الأوائل	
١	- يعرف المتعلم علم الاجتماع - يبين أهداف علم الاجتماع
٢	- يعرف الرواد الأوائل لعلم الاجتماع (ابن خلدون – ابن تيمية – ابن رشد – الإمام الغزالي – عبد الحميد بن باديس – مالك بن نبي – طاهر بن عاشور... إلخ) - يبين مساهمات الرواد الأوائل في إرساء علم الاجتماع
٣	- يعرف ميادين علم الاجتماع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسبوع	المحتويات النظرية
	الكفايات التعليمية المحددة
	- يعرف فروع علم الاجتماع - يبين فروع علم الاجتماع
٤	- يفهم علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى - يبين التكامل بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى
الهدف الثاني: أن يعرف المتعلم معنى الظاهرة الاجتماعية ويبين خصائصها	
٥	- يعرف مفهوم الظاهرة الاجتماعية - يذكر أمثلة عن الظاهرة الاجتماعية
٦	- يعرف خصائص الظاهرة الاجتماعية - يبين خصائص الظاهرة الاجتماعية - يدرس ظاهرة اجتماعية (ظاهرة العنف ضد المرأة – الحرمان من الميراث – العنف ضد المسن – طرق حلها إسلامياً) - يعرف خصائصها
الهدف الثالث: أن يعرف المتعلم النظام الاجتماعي في الإسلام	
٧	- يعرف معنى النظام الاجتماعي في الإسلام - يبين خصائص النظم الاجتماعية
٨	- يعرف التكامل بين النظم الاجتماعية من خلال التكامل بين النظامين العائلي والتربوي
٩	- يعرف مفهوم الأسرة - يبين أنواع الأسرة
١٠	- يعرف وظائف الأسرة الأساسية (الوظيفة البيولوجية/الوظيفة النفسية/الوظيفة الاجتماعية)
١١	- يدرك أن الأسرة مكان لممارسة العمليات الاجتماعية (التضامن)
١٢	- يعرف أن الأسرة مكان للحوار والمشاركة
١٣	- يدرك أن الأسرة مجال للتطوع
١٤	- يدرك مكانة الأسرة في الإسلام - يبين أهداف الأسرة في الإسلام
١٥	- تجديد مركز المرأة في المجتمع - تحديد السلوك الاجتماعي والآداب العامة
الهدف الرابع: يعرف معنى النظام الاقتصادي ويدرك دور الملكية في تحديد نوعه	
١٦	- يعرف مفهوم النظام الاقتصادي - يبين مكونات النظام الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسبوع	المحتويات النظرية
	الكفايات التعليمية المحددة
١٧	- يعرف معنى الملكية - يبين أنواع الملكية
١٨	- يعرف مفهوم الملكية في النظرية الإسلامية - يدرك خصائص الملكية في النظرية الإسلامية
١٩	- يقارن بين النظم الاجتماعية في النموذج الإسلامي والنظم الاقتصادية في النموذج الغربي - يبين خصائص النظم الاقتصادية في العلم المتقدم
٢٠	- يبين خصائص النظم الاقتصادية في الدول الإسلامية
٢١	- يعرف وظائف النظام الاقتصادي
٢٢	- يبين دور النظام الاقتصادي الإسلامي في تنمية ثقافة الاقتصاد
٢٣	- الفرق بين النموذج الغربي والإسلامي في المعاملات الاقتصادية
الهدف الخامس: يعرف النظام السياسي ويبين أسسه وأنواعه	
٢٤	- يعرف مفهوم النظام السياسي - يدرك خصائص النظام السياسي
٢٥	- يعرف مراحل تطور النظم السياسية
٢٦	- يعرف دور الإسلام في تأسيس مبدأ الشورى
٢٧	- يدرك الاختلافات بين الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام السياسي الإسلامي في تعامله مع الفرد والمجتمع

استراتيجيات التعليم المستخدمة

١- أن يقوم المتعلم باستخلاص المفاهيم المتعلقة بعلم الاجتماع والنظام من القرآن والسنة

٢- أن يقوم بدراسات وبحوث اجتماعية تمس الواقع الاجتماعي الإسلامي

٣- كتابة مقالة تحليلية عن إحدى الموضوعات أو العلاقات الاجتماعية كما يتناولها الإسلام

أ. د. خضر أبو قورة – أستاذ علم الاجتماع - مستشار بمعهد التخطيط القومي

من

أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأمة

ودور علم الاجتماع الإسلامي في إيجاد حلول لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتـــويات

- أولاً: الإخفاق في استيعاب قضية التغير الاجتماعي فقهاً وعلماً وقياساً. كيف؟
- ثانياً: غيبوبة متعددة الأبعاد
- الانحباس في التاريخ
- غيبة الوعي بالعصر
- تسليع الإنسان
- ثالثاً: خلل في الهوية الاجتماعية

أولاً: الإخفـــاق في استيعاب قضية التغير الاجتماعي فقهاً وعلماً وقـــــياساً

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**}** (الرحمن ٢٩-٣٠).

التغير سنة من سنن الله سبحانه وتعالى في مخلوقاته... كل شيء يتغير. منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام وحتى قيام الساعة. مسيرة التغير لا ولن تنقطع. ظاهرة درسها بعمق عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته حينما تحدث عن تبدل الأحوال مع تغير الأزمان؛ ربط بدقة بين الاثنين. لكننا في أمتنا العربية المعاصرة ومنذ ما يزيد على خمسين عاماً، نعانى إشكالية مركبة وهى أن الزمن يتغير ولا يتغير الحال...!!!

يفترض أن يكون التغير مُتَحوِّلاً من الحركة العشوائية إلى مجرى معين مقصود بفعل الجهد البشرى والسعي الإنساني فكراً وعلماً وثقافةً وعملاً – أي حزمة من الجهود الفعلية والعملية التي تفرز وعياً مجتمعياً كلياً عاماً بمقاصد السعي، بحيث يتجه المعنى إلى شق مجرى جديد للتغيير الاجتماعي الموجب الذي يُولِّد أو يتولد عنه ظاهرة اجتماعية جديدة هي التقدم وفق الأهداف والمرامي التي ينشدها الإنسان والمجتمع معاً مُحرِّكةً لصيرورته نحو الأفضل والأحسن.

وقد تكون هناك قوى معينة تجعل من التغيير جهداً لتكريس الواقع وترسيخ قيمه وتثبيت دعائمه، والتخفيف من ضغوطه وأزماته، وجعل أوضاعه الرئيسية القائمة مقبولة أو محتملة تثبت ما هو قائم على ما هو عليه حتى لا تتحول موجة التغيير إلى الوراء، وتؤدى إلى ما يعرف بالتخلف حتى تبدأ المشكلة تلو المشكلة، وأزمة تلحق بها أخرى.

نجحت مجتمعات كثيرة – ليس من بلدان المجموعة المعروفة ببلدان العالم الأول مثل الدول الصناعية المتقدمة: أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان - ولكن بلدان كانت أقل منا تنموياً منذ ستة عقود، ثم سبقتنا في الانطلاق، وإنجاز التغير الاجتماعي الكلى والموجب: أي التقدم – مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، الصين، الهند، جنوب إفريقيا، البرازيل، إلخ... هذه البلدان نجحت بامتياز في جعل مجريات التغير وقنواته تتجه إلى تفعيل مسيرة اجتماعية إنسانية أكبر تقدماً ورقياً وفق ما انتهت إليه إمكانات العصر في أساليب الرقى والتقدم ومنجزات الحضارة الإنسانية خارج حدود المجتمع ذاته عن طريق تواصله مع المجتمعات الأخرى ومنجزاتها والاستفادة من دروس التقدم والعمران، واحتفظت ببنائها الاجتماعي الكبير كما هو "الكوري أو التايواني أو الماليزي أو الصيني أو الهندي" بعيداً عن الفرنسة والألمنة والأمركة إلخ...فماذا عنا نحن في عالمنا العربي؟

ندور في شبه حلقة مفرغة، حيث تغدو عمليات التغيير في كثير من البلدان أشكالاً وصوراً مظهرية، تمس الجلد ولا تتغلغل إلى الداخل ولا تتفاعل مع الأحشاء، نغير لون الطلاء من قبيل التجميل والماكياج دون أن نصل إلى آفاق الحيوية والعافية والجمال الحقيقي حيث ينطبق علينا المثل الفرنسي القائل: *"Quand on parle beaucoup sur le changement, l'etat reste comme il est"*

أي كلما تكلمنا كثيراً عن التغيير والتطوير، بقيت الأحوال على ما هي عليه.

وينطبق على هذا الوضع الاجتماعي العام أو المؤسسي ما ينطبق على الأفراد والجماعات الصغيرة قول الآية القرآنية الكريمة : "قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم".

ينقصنا منهج التغيير الاجتماعي الكلى الموجب الذي يتخذ من المناهج والوسائل ما يعمل على إدخال الإيمان الحقيقي في العقل الجمعي الكلى ومختلف خلاياه وأنسجته وأعضائه وسمعه وبصره؛ لا أن ننشغل بفروع الفروع كما حدث مؤخراً في مشكلة النقاب على سبيل المثال، وكأننا قد حللنا كل مشاكلنا ولم يبق لنا إلا تلك.

علم الاجتماع العام والكثير من فروعه يُدَرَّس في جامعات عالمنا العربية منذ ما يزيد على نصف قرن في بعض البلدان، وهناك مئات الكتب والرسائل والأبحاث التي تتناول موضوع التغير الاجتماعي؛ ولم ننجح في عالمنا العربي مشرقه ومغربه في جعل التغير تياراً ثقافياً قيمياً موازياً أو مرادفاً للإيمان الذي يتغلغل في القلوب بما يساعد الإنسان على حسن تجديد نفسه ومجتمعه ونظمه، وينشد نحو تغيير الجوهر وليس المظهر، وتجديد التفكير والتدبير، وتطوير العلاقات والمعاملات، وتصحيح المقاصد والمرامي بهدف إحداث نقلة حضارية تنموية جديدة تحقق كرامة الإنسان وأمن الإنسان، وتعظم طاقاته وتضاعف قدراته ليعمر الأرض التي استخلفه الله سبحانه فيها وسخرها له، ويملأها عدلاً وخيراً، وهذا هو التغير الاجتماعي الإيجابي الذي أخفقنا في إنجازه فقهاً وعلماً وقياساً؛ فمتى نبدأ النقد الذاتي لأنفسنا لتصحيح الأخطاء وتصويب المساوئ؟ وجعل التغير يسير في منظومة متعددة الأنساق فيها ما هو قيمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخلاقي ينبع من ديننا الإسلامي الحنيف والسنة النبوية المطهرة، فضلاً عن ترسيخ وعى الإنسان بقيمة العلم والثقافة وضوابط السلوك والعلاقات والربط بين منظومة الحقوق والواجبات.

ثانياً: غيبوبة متعددة الأبعاد

أ. **الانحباس في التاريخ**

ب. **غيبة الوعي بالعصر**

ت. **تسليع الإنسان**

البعد الأول: الانحباس في التاريخ

فقد كتب جيمس بولدون قائلا: "في بعض الأحيان، يكون الناس محبوسين داخل التاريخ، ولكن التاريخ أيضاً قد يكون محبوساً في داخلهم". وما أن يحدث أمرٌ جلل في حياتنا – نحن العرب من محيطنا لخليجنا – حتى يخرج التاريخ من أحشائنا ليذكِّرنا بجدلية التفاعل بين التاريخ الذي ورثناه، والحاضر الذي نعيشه ونحياه، والمستقبل القادم إلينا ولم نحسن الاستعداد له.

هل استفدنا نحن المشتغلون بعلم الاجتماع من حسن إجادة توظيف بعض فروعه مثل المنطق السوسيولوچـــى *"La Logique Sociologique"*، وسوسيولوچـــيا المستقبل *"Futurologie"*، والقياس السوسيولوچـــى *"Sociometrie"* في حسن قراءة الوقائع التاريخية المريرة في واقعنا العربي المعاصر. إن ما يخرج من أحشائنا تاريخ مؤلم يضع الملح على الجرح فيزداد التهاباً، وينعكس ذلك سلباً على البناء الاجتماعي العربي الكبير ألماً وخسراناً.

مشكلتنا في عالمنا العربي مع التاريخ هي كثرة الفرص الضائعة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً بل وحتى چـــيوبوليتيكياً؛ وأدى ذلك إلى الكثير من الكوارث والأزمات بدءاً من كارثة غزو العراق للكويت، مروراً بالغزو الأمريكي لاحتلال العراق وتدميره وإعادته – كما قال الغزاة أنفسهم – إلى العصر الحجري، وصولاً إلى غزو إسرائيل للبنان، ثم غزة، وارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة مما يعرفه الجميع، وقبل هذا ومعه وبعده ما يحدث في السودان وما يسمى بمشكلة دارفور، ثم ما يجرى مؤخراً في اليمن.

إن سلسلة الكوارث تلك تدعو إلى ما هو أكثر من الخوف والقلق، لأن دوائر الخطر تحوم حول عددٍ من البلدان العربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن والقائمة قد تطول ما هو أكبر وأوسع.

هل نجح علم الاجتماع في العالم العربي في حسن دراسة وتقييم حجم الفرص الضائعة في النصف الثاني من القرن العشرين؟ وهل نجح في تحليل العلاقة بين الزمان الاجتماعي العربي والزمان التاريخي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أم أضعنا الكثير من الفرص بسبب عوامل كثيرة منها قصر النظر وعدم الفهم والتخلف والانتهازية وعدم الوعي بالعلاقة والجدلية المركبة بين التاريخ والجغرافيا من جانب والتراث والثقافة من جانب آخر؟ لم نستفد من ثراء وغناء التراث الإسلامي والثقافة الإسلامية، ثم الأثر داخل البناء الاجتماعي الكبير والذي ينطبق عليها وصف شكسبير حينما جعل بطله يوليوس قيصر يصرخ بأن هناك موجة في حياة البشر تمثل فرصة للإنسان، لو ركبها أثناء الطوفان فإنها سوف تحمله إلى النجاة والفوز بالكنوز والثروة وأهم منها العزة والحياة الكريمة.

في النصف الثاني من القرن العشرين الماضي، تتابعت الأمواج في مجرى المحيط العربي، وتدفقت السيول والينابيع من كل حدبٍ وصوب، وارتفعت الأمواج، لكن لم يركب سفينتها أحد، وإن ركب بعضها القليل، لكن سرعان ما تركها إما انكفاءاً على الذات بسبب الحسرة والمرارة، والبعض الآخر هجرها طلباً للسلامة المبتذلة والحرص الجبان؛ وتكاثرت على السفينة أسراب الثعالب والذئاب والضباع وأحياناً الكلاب.

البعد الثاني: غيبة الوعي بالعصر

هل استطعنا في عالمنا العربي وفى أمتنا العربية أن نحدد بدقة نوع وطبيعة العصر الذي نعيش؟ وأبعاده وخصائصه ومتطلباته؟ وكيفية التعامل معه بما يخدم حاضرنا ومستقبلنا معاً؟

هل نعيش عصر القطب الأمريكي الأوحد الذي حدد معالمه المحافظون الجدد؟ هل نعيش بالفعل الأشهر الأخيرة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بهيمنته وظلمه وتجاوزاته وغطرسة چـــورچ دبليو بوش – الرئيس الأمريكي السابق – وإدارته؟ وهل تغير عصر القطب الأمريكي برحيل بوش الابن ومجئ باراك أوباما؟

هل نعيش عصر العولمة الرأسمالية المتوحشة الذي أرادت فيه واشنطن من خلال حرية السوق وثورة الاتصالات وتدفق المعلومات أن تضع يدها على ثروات العالم وخيراته دون رقيب أو حسيب؟

أم هو عصر حرية السوق مع التدخل المتزايد للدولة الأمريكية لحماية النظام المصرفي المترنح؟ والإبقاء على مؤسسات مصرفية عملاقة على قيد الحياة في غرفة العناية المركزة دون الالتفات إلى أثر هذا التدخل ذاته على مجتمعات العالم؟

أم هو عصر التفوق الصهيوني؟ عصر ما بعد شارون وما بعد أولمرت وصولاً إلى نتنياهو وليبرمان؟ حيث العربدة وغرور القوة والضرب بالقانون الدولي عرض الحائط؟ حيث المعايير المزدوجة والظلم المركب والكذب الذي يتلوه كذب؟ وبعض السذج لا يزالون يصدقون. وغاب البصر وتعطلت البصيرة وقبلهما علم الاجتماع. والدليل على ذلك أن هناك من تأمل ودرس وحلل وجرَّب وطبَّق ثم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استوعب ثم استقرأ ثم فعل واستعد وأجاد توظيف العلم وركب الموجة الناجية من الغرق في الصين والهند وجنوب إفريقيا وماليزيا وكوريا الجنوبية والبرازيل، فماذا عنا في عالمنا العربي وأمتنا العربية؟

لا نزال في حالة مراوحة بين منهجين يبدو كلا منهما متصادماً مع الآخر، لكنهما يلتقيان معاً في الابتعاد عن الحقيقة، والابتعاد عن الاستفادة من منجزات ونجاحات علم اجتماع المعرفة، علم اجتماع التنمية، علم اجتماع المستقبل، علم القياس الاجتماعي، وأدى ذلك إلى الابتعاد عن التحليل النقدي الدقيق وحسن الترفع عن المصالح الآنية.

المنهج الأول يستسلم لقراءة الواقع قراءة تشاؤمية، حيث لا يرى في العالم العربي سوى بوادر الضعف والوهن، ويرى في الآخر عناصر القوة، وسرعان ما يركن للاستسلام للأعداء، والتكيف مع مصالحهم، ومن ثم تزداد الأمور سوءاً على سوء.

أما الثاني فهو عكس الأول تماماً، حيث الإغراق في التفاؤل، ولا يرى لدى الآخر إلا ما هو سالب، حيث الهزائم المتلاحقة والأزمات المتفاقمة، ولا يكترث بحماية ظهور المجتمعات المكشوفة. حدث ذلك حينما تعطلت حرية الاجتهاد، وحرية العلم والتفكير، وتفاعل الأدوار داخل البناء الاجتماعي الكبير أحدث خللاً بنيوياً مركباً.

البعد الثالث: تسليع الإنسان

وهو إهدار القيمة الإنسانية للإنسان. فقد تحولت قارات العالم إلى سوق كبيرة – سوق العالم المعولم – الغلبة في تلك السوق لمن لا يملك، ولا مكان فيها لمن لا يملك. يدَّعون أو يزعمون أن الكل سواسية أمام السوق وقوانينه، فإذا اعترضت أطراف من هنا أو هناك على ارتفاع معدلات البطالة، جاء الرد السريع: مقتضيات السوق، ولا بد من تخفيض سعر العمل أي معدلات الأجور حتى يزيد الطلب على العاملين. ومن هنا كان تشديد توافق واشنطن على مرونة سوق العمل حتى يتمكن أصحاب الأعمال – أي أصحاب رءوس الأموال – من مساومة العمال على حقوقهم والتخلص من أعداد كبيرة منهم حينما يشاءون خشية على أرباحهم من أن تُمَس. وهنا بدأ هدر القيمة الإنسانية رويداً رويداً، وتحول البشر إلى سلعة، أي جرى تسليع البشر بإخضاعهم لقوانين السوق، والذي أطلق عليه كثير من مناهضي العولمة "قانون السوء" *"La Mauvaise Loi"*.

ثالثاً: خلل في الهوية المجتمعية

من الآثار السلبية الواضحة لطوفان العولمة في مجتمعاتنا العربية قاطبةً إحداث حالة من الخلل والارتباك في الهوية المجتمعية، حيث أن زحف العولمة إن لم يكتسح تلك الهوية والخصوصية، فإنه لاشك يخترقها ويخلخلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النظر إلى العولمة من زاوية تهاوى الحواجز والقيود أمام رءوس الأموال والسلع والخدمات هو نظر قاصر، حيث لا يأخذ في الاعتبار إزالة الحواجز والقيود أمام الثقافة والأفكار والمفاهيم وأنماط السلوك.

قد لا يعني ذلك أن مكونات الهوية المجتمعية سوف تنهار بالضرورة من البداية، حيث أنها في الغالب ستحصن مواقعها كرد فعل لهجوم العولمة، لكن ذلك لا يعنى أيضاً بالضرورة أنها ستكون قادرة على الاستمرار في مواجهة تلك الهجمة أو أن العولمة لن تخترقها أو تخلخلها.

وقد يبدو الشأن الاجتماعي والثقافي مسألة أدنى في سلم الأولويات من الجانبين الاقتصادي والسياسي، لكنه ليس منسياً أو مهملاً في العولمة وتداعياتها السلبية، وهو أمرٌ ليس منفصلاً بالمرة عما هو اقتصادي وما هو سياسي. فبحكم الترابط بين الظواهر، وتأثير بعضها في البعض الآخر، يتداخل ما هو اقتصادي مع ما هو سياسي مع ما هو اجتماعي وثقافي. فهي كلها متشابكة ومتداخلة، ولربما يكون لكل منها شأناً مستقلاً بذاته في الظاهر، وخاضعاً لضغط إيقاع خاص به ومنفصل عن بعضه البعض، لكن الأمر أشبه ما يكون بنظرية الأواني المستطرقة في علم الفيزياء.

إن القضية في ظل العولمة ليست قضية غزو اجتماعي ثقافي بالمعنى المتعارف عليه من قبل، ولكن إزالة للضوابط والقيود تلتزم بها الدولة في إطار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية التي تفرض فتح الأبواب على مصاريعها للوافد من السلع والخدمات والأفكار والثقافات متى كانت منطوية تحت مظلة العولمة. ولما كانت الغلبة لمجموعة ما يعرف بالدول الصناعية المتقدمة الثماني أم العشر في مجالات رءوس الأموال والسلع الصناعية الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، فإن هذه الدول نفسها تفرض أطرها في العلم والفكر والثقافة والأمثلة أكثر من أن تحصى في مختلف أرجاء العالم العربي. فما أمس الحاجة لسياج يحفظ توازن المجتمع من الهزات العاصفة التي تهب من كل جانب على هويته الاجتماعية والثقافية.

أ.د. صلاح عبد المتعال/

في المنظور الإسلامي لعلم الاجتماع

- البعد الموضوعي..ويقصد به تحديد موضوع العلم ومدى استقلاليته عن العلوم الإنسانية الأخرى والتخوم المشتركة مع هذه العلوم سواء في الموضوع أو المنهج.
- مدى التمايز عن علم الاجتماع الوضعي.. وذلك في محاولة الفهم الكلى للوجود الكوني والإنساني في إطار (وحدة المعرفة)Unity of Knowledge.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاعتماد على منهجي الاستدلال العقلي والوحي للاستقصاء العلمي والفعل الاجتماعي وكمصادر أساسية للمعرفة.
- أن منهج الوحي يمكن استخدامه كدليل لاكتشاف السنن الكونية والاجتماعية.
- أن منهج الوحي ليس فقط أحد مصادر المعرفة الكونية والاجتماعية بل هو منهج لتنظيم الواقع الاجتماعي وإعادة تنظيمه أولا بأول من خلال العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون والمجتمع على سبيل المثال.
- أن الاستدلال العقلي بمنهجي الاستنباط والاستقراء الذي استقر عليه علم المنطق، له قواعده في منطوق الآيات القرآنية التي تكرر دائما مرجعية التذكر والتبصّر والتفكر والتعقل والتفقه للاستدلال على التوحيد من شواهد استقرائية على روائع الآيات في الكون والمجتمع الإنساني (سنريهم آياتنا في الآفاق وفى أنفسهم..).
- أن المنظور الإسلامي لا يمنع من الأخذ والتمثل من حقائق الكشف العلمي الاجتماعي الذي ورد في أدبيات علم الاجتماع التقليدي والمعاصر الذي صدر من الفكر الغربي في المنهج أو النظريات، وإخضاعه للمنظور النقدي للفكر الإسلامي المعاصر.
- أن الضوابط الأخلاقية للبحث والمعرفة من ثوابت المنهج الإسلامي في مجالات الملاحظة والتجربة والقياس العلمي.
- أن الاستقصاء المنظم للواقع الاجتماعي ليس مجرد العلم للعلم بل هو العلم الهادف لمقاصد الاستخلاف والتنمية بأبعادها الدنيوية والروحية، وأن المنهج العلمي الاجتماعي لا يقتصر على رصد الظواهر الاجتماعية بل فهمها في ظاهرها وباطنها وربطها بإرادة التغيير الاجتماعي.وذلك لتحقيق المقاصد من استخلاف الإنسان على الوقع الكوني والإنساني.
- أن المحور الأساسي لترشيد المجتمع من خلال التوجهات القرآنية، هو إعادة صياغة نوعية الحياة (الطيبة) التي تجعل التوحيد بمسئولياته هو الذي يربط الأرض بالسماء في منظومة تحقق رخاء وسعادة الإنسان.
- أن النظريات الاجتماعية المعاصرة ودراستها في ضوء مهديات الإسلام ينبغي أن يعقبها عدة خطوات أهمه تنظير الواقع الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية وذلك من منظورين :
- الأول علم الاجتماع المعياري الذي يتناول المجتمع الإسلامي بمكوناته الاجتماعية والثقافية كمثال أو نموذج يمكن أن يتحقق وشواهد ذلك التجارب التاريخية بإيجابياتها وسلبياتها التي خاضتها المجتمعات الإسلامية على مدار التاريخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الثاني علم الاجتماع التطبيقي وهو الصيغة الواقعية التي تعيشها المجتمعات الإسلامية المعاصرة بخيرها وشرها، ويمكن على هدى البحوث والدراسات تعديل مسارها في إطار الصيغة الحضارية النموذجية التي رسمها الإسلام.

أ.د. رفعت العوضي/

شكرًا جزيلاً، مجموعة المشروعات التي قدمت تصنف إلى مجموعتين: الأولى: عمل تصور لعلم الاجتماع من منظور إسلامي، والثانية: تمثل أهم المشكلات الاجتماعية ودور علم الاجتماع الإسلامي في حلها. ونترك الفرصة الآن للدكتور حنان عبد المجيد لعرض مشروعها الثاني، فلتتفضل.

أ.د. حنان عبد المجيد/

مقترح مشروع بحثي حول:

علم الاجتماع الإسلامي ... النظرية والمنهج

دراسة تحليلية حول الصياغات النظرية التأسيسية

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً : المقدمة:

بدأت جهود تأسيس علم الاجتماع الإسلامي المعاصر منذ عدة عقود مضت، حيث استُخدم المنظور الإسلامي كمدخل علمي منهجي في تحليل الظواهر الاجتماعية، وتمثلت أبرز المحاولات التأسيسية في مؤلفات عالم الاجتماع الباكستاني "بشارات علي" في إطار ما أسماه علم الاجتماع القرآني Quranic Sociology ، وما قدمه عالم الاجتماع الإيراني "علي شريعتي" من دراسات متميزة في علم الاجتماع الإسلامي، كما شكلت كتابات المفكر الجزائري "مالك بن نبي" إسهامات علمية كبيرة طرحت رؤية سوسيولوجية تستند إلى مرجعية قرآنية.

وبهذا يمكننا القول أن سعي المفكرين الإسلاميين نحو بناء علم اجتماع إسلامي قد تبلور منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين، ثم توالت الإسهامات الفكرية بعد ذلك، حيث عرفت الساحة الفكرية منذ أوائل الثمانينيات تقريبًا إقبالاً من بعض رجال الاجتماع على تقديم رؤية اجتماعية إسلامية جاءت تحت مسميات مختلفة، إلا أنها جميعاً اشتركت في كونها صياغات نظرية تأسيسية تسعى لبناء علم الاجتماع الإسلامي، أي تحاول وضع تصور للبنية النظرية والمنهجية التي يجب أن يكون عليها علم الاجتماع الإسلامي، دون أن تحاول صياغة نظرية اجتماعية إسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبنظرة سريعة حول أبرز ما كُتب فيما بعد الثمانينيات يتبين أن بعض المؤلفات اهتمت بدراسة الأسس البنائية للتنظيم الاجتماعي في الإسلام، وبعضها الآخر حاول المقارنة بين التصور الغربي للظواهر والتفاعلات الاجتماعية ونظيره الإسلامي، واهتمت مؤلفات أخرى ببحث الرؤية الإسلامية حول قضية اجتماعية جزئية، وثمة من قدم مؤلفه بوصفه محاولة ابتدائية لاكتشاف النظرية الاجتماعية الإسلامية عبر محاكاة القرآن الكريم، وبهذا شكلت معظم الأعمال مداخل إلى علم الاجتماع الإسلامي، في إطار مشروع إسلامية المعرفة دون أن تتطور إلى أبعد من ذلك.

ويبدو أن هذه الإسهامات الفكرية ظلت تعبر عن تجارب فردية متناثرة لا تشكل نسقاً علمياً متكاملاً ومترابطاً يرقى إلى تشكيل نظرية اجتماعية إسلامية تبشر بقيام علم اجتماع إسلامي يشتمل على المبادئ والتوجيهات والقواعد الإسلامية العامة، ويحتكم إلى المقاصد الإسلامية في إطار المنظومة الفكرية الإسلامية المستندة إلى قراءة الوحي كأساس في التنظير السوسيولوجي، كما يحتكم أيضاً إلى الخبرات والتجارب العلمية والإنسانية المرتكزة على عقيدة التوحيد لتطوير مفاهيم وقضايا النظرية الاجتماعية الإسلامية.

وإذا ما اتفقنا على أن بناء علم الاجتماع الإسلامي يعد عملية إبداعية في المقام الأول، فمن الجدير بالقول أن إبراز التميز الذاتي لعلم الاجتماع الإسلامي لا يتأتى إلا إذا تخطينا مرحلة الإسهامات الفردية التأسيسية إلى مرحلة أعلى تسعى إلى صياغة نموذج نظري تحليلي قادر على تفسير الواقع الاجتماعي الراهن على أساس المرجعية الإسلامية، على ألا يغيب عنا أن بناء علم الاجتماع الإسلامي لا يمكن أن يتم بمجرد صياغة مقولات نظرية تسعى لإضفاء الشرعية على بعض المفاهيم والرؤى والنظريات الغربية، أو باصطناع جذور إسلامية لبعض المفاهيم السائدة، أو بتبرير المقولات الغربية استنادًا إلى نصوص قرآنية.

ومن هنا تبدو عملية مراجعة ما أُنجز من كتابات وأعمال فكرية في مجال علم الاجتماع الإسلامي بداية ضرورية للمضي قدماً نحو بناء نموذج تحليلي إسلامي، وهذه المراجعة تستدعي تحليل الصياغات النظرية التأسيسية التي نشرت منذ عقد الثمانينيات وحتى الآن.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أبرز ما قُدم من مؤلفات وأعمال فكرية في مجال علم الاجتماع الإسلامي منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن، بهدف الكشف عن الملامح العامة لهذه الأعمال، وأهم ما قدمته من تصورات وقضايا.

ثانياً: تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ما مدى ارتباط المؤلفات التي تناولت علم الاجتماع الإسلامي بالأصول والمصادر الإسلامية؟
٢. هل تستند هذه المؤلفات إلى منهج تحليلي وتفسيري واحد، أم هناك مناهج عديدة مستخدمة، وما ملامح هذه المناهج ؟
٣. هل تقدم هذه المؤلفات رؤية واضحة حول إمكانية بناء المؤسسات والأنساق الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية على أسس إسلامية؟ وما أبعاد هذه الرؤية؟
٤. ما التصورات التي ركزت عليها الدراسات والمؤلفات التي حاولت تأسيس علم اجتماع إسلامي؟ وما الأولويات التي ركزت على دراستها والميادين التي حددتها كمجال للدراسة في علم الاجتماع الإسلامي ؟
٥. إلى أي مدى ساهمت هذه المؤلفات في دراسة واقع ومشكلات المجتمعات الإسلامية من منظور إسلامي؟
٦. هل توجد مؤلفات حاولت بناء نماذج نظرية قادرة على وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية وتفسير الجوانب المختلفة للحقيقة الاجتماعية، وهل يمكن أن تشكل هذه النماذج نواة لنظرية اجتماعية إسلامية؟
٧. ما أوجه الاتفاق ونقاط الاختلاف التي تبرزها هذه المؤلفات في المشروع السوسيولوجي الإسلامي؟
٨. ما أهم التباينات التي ميزت هذه المؤلفات عن التنظير السوسيولوجي الغربي فيما يتعلق بالمضامين والمتغيرات المحورية والمفاهيم السوسيولوجية؟ وهل نجحت في إبراز الهوية الإسلامية بما يحقق استقلالية التصور الإسلامي وتفرده؟

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

الدراسة وصفية تحليلية تستخدم منهج تحليل المضمون الكيفي لعينة مختارة من المؤلفات الخاصة بعلم الاجتماع الإسلامي المنشورة في بعض المجتمعات العربية، على أن يتم التحليل من خلال محاور ثلاثة:

١. مستوى البنية النظرية.
٢. مستوى التنظير المنهجي.
٣. مستوى المداخل البحثية المستخدمة في تناول المشكلات الاجتماعية.

ونقترح أن يستغرق المشروع البحثي عاماً واحداً ، وأن يتشكل فريق الدراسة من مجموعة من الباحثين (خمسة باحثين على الأقل) بالإضافة إلى الباحث الرئيسي للمشروع.

التصور المقترح لميزانية البحث: يتحدد بعد التشاور مع الأستاذ الدكتور رفعت العوضي المستشار الأكاديمي للمركز.

أ.د. عبد الحميد أبو سليمان/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الواقع استمعت إلى عدد من المشاريع الطموحة والجيدة واعتقد بعد كل الذي سمعناه وفي ضوء كل ما قيل اعتقد أنكم حملتم أنفسكم مسئولية كبيرة وبالتالي سيكون لوم الذات عنيفاً مادام لديكم هذا القدر من الوعي على الموضوع.

الشيء الآخر أنكم طرحتم قضايا هامة في مرحلة لابد منها، من الناحية الثانية لاشك أن المعالجة الشمولية في النهاية هي التي تستطيع أن تقيم العلم، لكن دون المعالجات الجزئية وتبين الإشكالات لا يمكن تنمية الرؤية الشمولية والإحاطة بالقضايا الأساسية.

إثارة قضايا مثل المواطنة والمرأة في الواقع هي جزء من خطة للهجوم على ثقافة وكيان الأمة ووجودها. أنا كإنسان مسلم ليس لي مشكلة مع المواطنة، ولكن السؤال: ما هي المواطنة؟، هل هي المواطنة القومية العنصرية النافية للآخر، أو هي حلقة من حلقات التواصل الإنساني بدءًا من الأسرة انتهاءًا بالإنسانية. أنا فرد أتواصل مع أسرتي بشكل معين، وهذا لا ينفي تواصلي مع أهل بلدتي وأبناء لغتي ودِيني مع أي إنسان، وهذا هو مفهوم الإنسان للمواطنة. هناك شيء آخر إذا كنا ننتظر لأي تغيير أن يستأذن خصومه للتغيير لن يحدث ذلك، لابد من أن ما تقترحه يكسب الآخر في صفك، إذن مواجهة كل الظروف الداخلية والخارجية جزء لا يتجزأ من عملية التغيير، ولا تغيير إذا لم نستطيع تقديم حلول لهذه المشاكل وليس العكس.

الشيء الآخر والمهم هو فهمنا للعلاقة بين الوحي والفطرة، فالوحي ليس إلا تعبيرًا عن الفطرة الروحية الإنسانية السليمة التي تميز الإنسان وهي لا تتصادم معه ولا تغيره ولكن ترشده. فالقرآن عندما يقول أنه جعل في الأرض خليفة، القرآن لم يعين الإنسان خليفة، فالإنسان ولد خليفة وله قدرة على التصرف والوحي جاء من أجل ترشيده للإصلاح وليس للإفساد. أمر "أقرأ" في القرآن ليس فقط للقراءة ولكن لتوضيح أهميتها وترشيدها باسم ربك الذي خلق. إذا لم تدرك الفطرة في زمانها أو مكانها وتدرك دلالات الوحي وكيف أنه يرشد، فنحن في الواقع أخطأنا إما في هذا أو ذاك.

قضية العهد والاستخلاف هما من المفاهيم التي تؤدي إلى مستوى آخر من المفاهيم، فعندما خلقني الله استخلفني استخلاف أخلاقي غائي إعماري...الخ، ولذلك عندما قالوا أن العهد هو العبادة، والعبادة في رأيي معناها تقبل النفس لما هو خير وحق، ويترتب علي ذلك أن أصبح الإنسان ملتزم بما هو خير وحق.

بودي لو أمكن أن نسمي مدخل إلى علم الاجتماع الإنساني لأنه ليس هناك مفهوم حقيقة يخاطب الإنسان كإنسان في كل زمان ومكان وعلى كل مراحل علاقاته إلا الإسلام. في رسالة الدكتوراه الخاصة بي عن "نظرية الإسلام للعلاقات الدولية" برهنت أنه ليس هناك فلسفة للسلام إلا الإسلام، وأن الفلسفات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الليبرالية العلمانية الغربية فلسفة صراع والماركسية كذلك فلسفة صراع فيجب أن نقول من البداية أن الإسلام هو دين الإنسان وصلاح الإنسان.

فيما ورد من تعليق عن الهوس الكمي الغربي، أرى أنه ليس هوساً، لكن اهتمام الغربي بالكم له دلالة معينة؛ فالإنسان الغربي يعيش واقع متطور ويحاول تحقيق أهدافه فيه باستمرار، من خلال التنظير والتحول إلى الكمي لعلاج مشكلاته وقياس حجم إنتاجه وتطوره ومن أجل ذلك كان اهتمامه بالكم، ولكن نحن على العكس تماماً لدينا الثبات الدائم الذي يجعلنا لا نعير للدراسات الكمية اهتمام كبير.

كل المشروعات جيدة وممتازة ونريد أن نعمل عليها وليس هناك اعتراض على أي نقطة فيها، لكن لابد من إيجاد علاقة بيننا كمتخصصين لمناقشة هذه القضايا. يجب تكوين حلقات علمية تكون لديها فرص للقاء الدائم للحوار والنقاش تجتهد في إعطاء أفكار للجيل الجديد وتتحول إلى مؤسسة وما الذي يمنع أن تتكون حلقات في علم الاجتماع والسياسة والتربية...الخ.

شكرًا جزيلاً لهذا المجهود وندعو لكم بالتوفيق والسعادة.

أ.د. أبو بكر محمد إبراهيم/

استطلعت أهم المشكلات الاجتماعية من منظور الأساتذة الباحثين لم أجد فيها شيء من التقاطع، د. صلاح عبد المتعال أشار إلى مسألة هامة وهي: هل الشريعة يمكن أن تكون قدوة في تنظيم المجتمع وضبط علاقته وإعادة صياغته وفهم الحياة الطيبة، أم أن علم الاجتماع الإسلامي هو نقطة الانطلاق، ومن أين تكون؟، فهل هذا ما تقصده.

أ. د. صلاح عبد المتعال/

قلت ذلك على سبيل المثال، إعادة تنظيم المجتمع من منظور علم اجتماع إسلامي تكون الشريعة فيه هي الحاكمة بمعناها الواسع، وليس المعنى الضيق الذي يقف بها عند الحدود.

د. أبو بكر محمد إبراهيم/

د. هشام شرابي في كتابه بعنوان "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" يفترض افتراض ثابت عنده أن المشكل هو في النظام الأبوي العربي، وأن الإسلام لم يساهم بشيء في تغيير هذا النظام الأبوي العربي الجاهلي ولكن استمر ذلك، والبعض اعترض عليه وقال إن المشكلة ليست في النظام الأبوي، بل في البعد عن الشريعة وأنها لم توضع محل القدوة في حياتنا الاجتماعية.

د. صلاح عبد المتعال/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكرة النظام الأبوي يمكن استثماره جيدًا بعيدًا عن حالتنا العربية (الواسطة، السياسة، التوريث) بل يمكن استخدامه كما حدث في التجربة اليابانية من خلال تجربة الأسرة الصغيرة المنتجة التي طورت الإنتاج وساهمت في تحويل اليابان إلى بلد صناعي كبير وعظيم بنفس الأخلاقيات العائلية السائدة هناك دون التخلي عن قيم الأسرة اليابانية.

د. أبو بكر محمد إبراهيم/

البعض استشهد أن النظام الأبوي والمرأة هم سبب تخلف العالم الإسلامي وأنه لابد من التغيير في نظام الهيكل الأبوي وأن تجد المرأة مكانتها، ولذلك هشام شرابي من الداعين إلى هذا المنطق.

د. صلاح عبد المتعال/

من أيام ماركس وهذه الأفكار موجودة عن الأسرة الملكية، إن –الملكية- بمعنى الأسرة هي بذرة الرأسمالية المستبدة لذلك في بداية الثورة البلشيفية حدث عداء سافر للأسرة أدى إلى تراكم المشكلات والجريمة، وفي عام ١٩٣٦م أقاموا مصالحة مع نظام الأسرة بسن قانون عن الأسرة.

أ.د. فتحي ملكاوي/

د. عبد الحميد ذكر جملة ربما وقعت في نفسي بالفعل أن القضايا التي عرضت كبيرة إلى الحد الذي تحتاج فيه إلى وقت وجهد، ولكن في كل موضوع عرض هناك قضايا محددة يمكن أن تكون موضوعات بحث بالفعل. أخيرًا مثلاً قضية التغيير الاجتماعي في المنظور الإسلامي خاصة إذا أخذنا أي بعد من أبعادها، بعد الوعي، بعد الإنسان تصلح أن تكون موضوعًا اجتماعيًا يدخل إليه ويخرج منه رؤية إسلامية.

القضايا التي أثارها د. محمود هناك سلسلة من القضايا ممكن أن نأخذ منها قضية تصلح لبحث علمي. إنما عرض المشكلات الكبيرة جدًا ليس من السهل أن تدخل بها أو عليها إلا بمنهج فلو تعاملنا مع المنهج دون النظر إلى الموضوعات نفسها سيكون أمرًا مفيدًا وسيكون هذا مدخلاً إلى أي قضية من هذه القضايا.

د. حنان عبد المجيد بالنسبة للورقة الأخيرة بعنوان "**علم الاجتماع الإسلامي ... النظرية والمنهج دراسة تحليلية حول الصياغات النظرية التأسيسية**" هذا مشروع كبير ولما لا يكون ورقة علمية تعد للنشر أولاً في مجلة إسلامية المعرفة وتقول فيها إن هذه محاولات كان لها مزايا وهذه المزايا فيها تأسيس جديد يمكن أن يستفاد منه، هذه الورقة يمكن أن تكون أساس لقواعد في هذا المجال، ولفت الانتباه إلى مثل هذه القضايا وطرحها باعتبارها مداخل إلى علم اجتماع من منظور إسلامي. فمن هو مالك بن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نبي، هو مهندس درس في الغرب وأعطى بعض الأفكار في قضايا إسلامية عامة، ولكن قليل منهم يربطون بين الرؤية -رؤية الإصلاح الاجتماعي- القائمة على الظاهرة القرآنية كما يسميها أو كتاب وجهة العالم الإسلامي، هو قدم رؤية تفصيلية كمدخل اجتماعي للإصلاح.

موضوع د. سهير صفوت موضوع بحث ممتاز ومتكامل ويشير في ظني إلى بعد الجماعة والأمة والترابط الاجتماعي المفقود والذي نحتاج إلى إعادة الاعتبار للإسلام والقيم الإسلامية في تفعيله وهو أمر في غاية الأهمية، وأرشح أن تبدأ فيه د. سهير دون انتظار شيء.

د. صلاح قدم عدد من القضايا وأحاول أن أربط بينها وبين مشروع قدمه في إطار مشروعات الجذع المشترك كمقرر دراسي واقترح أن ذلك المشروع لا يؤخر بل يبنى عليه وأرجو أن يبدأ فيه. والله الموفق.

أ.د. رفعت العوضي/

شكرًا جزيلاً، ونرجو أن يتجدد اللقاء بكم في جلسات أخرى ودائمة للحوار والنقاش حول تلك المشروعات وأية مشروعات أخرى قادمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com